

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية.



مذكرة تخرج مقدمة من ضمن متطلبات ماستر أكاديمي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر جائحة كورونا على تقلبات أسعار البترول

حالة الجزائر - الفترة 2019-2021-

مقدمة من طرف الطالبين :

• تحلايتي فاطيمة

• بن صبان حنان

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيس	مادوري نور الدين	أستاذ. محاضر. أ.	مستغانم
مقرر	بلعياشي بومدين	أستاذ. محاضر. أ.	مستغانم
مناقش	برياطي حسين	أستاذ. محاضر. أ.	مستغانم

السنة الجامعية: 2022/2021

الأهداء

إلى الوالدين الكريمين .

إلى الاستذة المؤطرين .

إلى كل الاصدقاء و الزملاء.

الشكر

الحمد و الشكر لله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا العمل

نتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الفاضل المشرف "بالعياشي بومدين"

على المجهودات التي بذلها في توجيهي لإتمامي لهذه المذكرة فله التقدير والاحترام .

ونتوجه بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة

كما لا ننسى بالذكر كل المعلمين والأساتذة الذين ساهموا في وصولنا إلى ما نحن

عليه من مكانة متواضعة من العلم

كما نتقدم بجزيل الشكر لعائلتيينا الكريمتين لدعمهم المتواصل " عائلة تحلايتي و عائلة بن صبان "

كما نرجو من الله عزوجا أننا وفقنا في إنجاز هذا البحث العلمي

وشكرا.

فهرس المحتويات
مقدمة عامة
الاهداء
التشكرات
قائمة الاشكال و الجداول و الرسوم
الجانب النظري :التعديات العالمية لجائحة كورونا و أثارها أسعار النفط العالمية .
مقدمة
الفصل الاول : التدايعات العالمية لجائحة كورونا و أثرها على أسعار النفط العالمية.
المبحث الأول :مفاهيم عامة حول جائحة كورونا و تدايعاتها على الاقتصاد العالمي
المطلب الاول : جائحة كورونا (فيروس كورونا)
المطلب الثاني : تدايعات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي
المبحث الثاني:عموميات حول البترول و أهميته كمورد استراتيجي
المطلب الاول :البترول ، تعريفه ، خصائصه و أهميته
المطلب الثاني : أسعار البترول وتغيراتها
خاتمة
الجانب التطبيقي : أثر جائحة كورونا على تقلبات أسعار البترول في الجزائر
مقدمة
المبحث الأول :أثار جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.
المطلب الأول :تدايعات الأزمة على أهم المتغيرات الاقتصادية .
المطلب الثاني :دراسة تطورات أهم القطاعات الاقتصادية خلال جائحة كورونا(2019/2020)
المطلب الثالث :تدايعات فيروس كورونا و انخفاض أسعار البترول على الجزائر
المبحث الثاني :السياسات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار البترول في ظل جائحة كورونا
المطلب الأول :الإجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة .
المطلب الثاني : بعض الحلول المقترحة للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة كورونا
الخاتمة
اختبار الفرضيات
الاقتراحات

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الأشكال
الشكل رقم (1): مؤشرات أسعار السلع
الشكل رقم (2): تغيرات أسعار السلع الشهرية منذ شهر جانفي 2020
الشكل رقم (3): الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فيفري- 2019 مارس 2020
الشكل رقم (4): نمو الاستهلاك العالمي من النفط في قطاع النقل
الشكل رقم (5): تطور الطلب على النفط حسب القطاعات الاقتصادية لسنتي 2010 و2035
الشكل رقم (6): تطور معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2020)
الشكل رقم (7): يوضح حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2014 الى غاية 2020)
الشكل رقم (8): يمثل النمو المحلي الإجمالي و البطالة مقارنة مع ميزانية الدول خلال 2019-2021
الشكل رقم (9): التمثيل البياني يمثل نصيب متوسط الفرد من الناتج المحلي الخام وأسعار النفط في الجزائر خلا الفترة 2014-2020
الشكل رقم (10): تمثيل البياني الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية 2014-2020
الشكل رقم (11) يمثل تطور الناتج الداخلي الخام خلال 2017-2020
الشكل رقم (12): تمثيل بياني ل تطور متوسط أسعار لنفط - خام برينت بالدولار الأمريكي (2014_2020)
الجداول
الجدول رقم (1): حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون من المصادر الطاقوية
الجدول رقم (2): الاستهلاك العالمي للنفط سنة 2019
الجدول رقم (3): احتياطي النفط الخام المؤكد (2015-2019)
الجدول رقم (4): يوضح تطور معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2015-2020)
الجدول رقم (5): يمثل معدلات البطالة والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال السنوات (2014-2020)
الجدول رقم (6): يمثل نصيب متوسط الفرد من الناتج المحلي الخام و أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014 الى غاية 2020)

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا أحدثت اضطراب وأدت إلى اختلال في اقتصاديات العالمية، والجزائر كغيرها من الدول تأثرت هي الأخرى، خاصة بعدما قل الطلب على النفط وانهارت أسعاره. وتم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة وتحليل آثارها، وتم التوصل إلى نتائج مفادها اختلال الاقتصاد الجزائري الذي تفاقم تأثره بالجائحة بسبب تدهور أسعار النفط العالمي وتراجع الطلب على المحروقات، كما خلصت الدراسة إلى تهمين السياسة الاقتصادية للجزائر في استجابتها لتداعيات الجائحة، كما تم اقتراح مجموعة من الحلول لتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على تجاوز آثار هذه الأزمة.

Résumé

Cette étude vise à examiner les effets économiques de la pandémie de Corona au niveau mondial, en mettant en évidence le cas de l'Algérie, elle a conclu que la pandémie de Corona a provoqué des troubles et conduit à un déséquilibre dans les économies mondiales, et l'Algérie, comme d'autres pays, a également été touchée, surtout après que la demande de pétrole a diminué et que ses prix se sont effondrés. La méthode d'analyse descriptive a été retenue, qui repose sur la collecte de données sur le phénomène et l'analyse de ses effets. Les résultats obtenus montre que l'économie algérienne a été perturbée, ce qui a été exacerbé par la pandémie en raison de la détérioration des prix mondiaux du pétrole et de la baisse de la demande d'hydrocarbures.

الكلمات المفتاحية :

جائحة كورونا ، أزمة اقتصادية ، المحروقات ، القطاعات الاقتصادية.

مقدمة :

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط عربيا وعالميا، وتساهم بشكل فعال في تزويد الاقتصاد العالمي نظرا للخصائص التي يتمتع بها، ولا يزال النفط يمثل مصدر الدخل الرئيسي للجزائر.

وذلك لا ينفي حقيقة إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بمدخلي المحروقات التي تعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني، جعله عرضة لمجموعة من الصدمات والتي كان لها تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي. فقد عملت الجزائر على مجموعة من التدابير والقرارات الإستراتيجية والتنموية من أجل النفاذ من هذه الإشكالية والتي وصفها بعض الخبراء والمحللين الاقتصاديين بالعللة الهولندية، والتي هي بحد ذاتها الاعتماد الكلي على قطاع واحد ألا وهو المحروقات. ففي الآونة الأخيرة ومع ظهور فيروس كورونا و الذي شكل أزمة اقتصادية مست جميع دول العالم، و الذي اثر على جميع مناحي الحياة، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في انهيارات غير مسبوقة، وكذلك الحال في سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها، وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات و تهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرفية ذات الطابع الاستعجالي.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على انعكاسات جائحة كورونا على تقلبات أسعار البترول في الجزائر، حيث نسعى في هذا الإطار إلى التعريف بجائحة كورونا وأهم الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية للحد من التدهور المستمر للهيكلة الاقتصادية، وكذا إبراز تداعيات هذه الجائحة على أسعار البترول العالمية، وعليه تم تقديم تحليل لتطورات الأسعار في ظل هذه الجائحة لتتبع أداء الطلب والعرض وكذا أسعار في الأسواق الوطنية والعالمية خلال فترة الدراسة.

الاشكالية :

كيف اثرت جائحة كورونا على اسعار البترول في الجزائر؟ .

الاسئلة الفرعية :

- 1- ما هي جائحة كورونا؟ وما أهم الاجراءات المتبعة للحد من تفشها في الجزائر؟
- 2- ما هي أهم التطورات التي لحقت بأسعار البترول خلال جائحة كورونا؟
- 3- هل ساهمت جائحة كورونا في تراجع الطلب العالمي على البترول؟

من أجل الاحاطة بالموضوع بصفة كاملة من كل الجوانب ارتأينا وضع الفرضيات التالية الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى : إن أثر جائحة كورونا لن يستمر على المدى البعيد ، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على البترول الاسواق العالمية للنفط.
- الفرضية الثانية : تمتلك الحكومة الجزائرية برنامجا اقتصاديا واعداد يتيح لها مواكبة تحديات التي جاءت بها الجائحة.

أهمية الدراسة :

يكتسي البحث أهميته في كونه يناقش موضوعا اقتصاديا مستجدا شغل كثيرا من المختصين على الساحة الاقتصادية نظرا لقوة تأثيره على كل اقتصاديات العالم، كما يكتسي الموضوع أهميته في تسليطه الضوء على تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري، من خلال تصوير أثارها على مجمل المناحي الاقتصادية، بالإضافة إلى تبين آلية السياسة الاقتصادية التي استجابت من خلالها الحكومة الجزائرية لتخفيف آثار هذه التداعيات. كما تنبع أهمية البحث في كونه تطرق إلى فحوى النموذج الاقتصادي الجديد الذي سيرافق مسار الإنعاش الاقتصادي أثناء وبعد أزمة كورونا، مع محاول الدراسة إعطاء مساهمة بسيطة على شكل حلول مقترحة لدعم الاقتصاد الوطني في مساره نحو تجاوز آثار الجائحة على.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال الدراسة إلى تحقيق أ الوصول إلى الأهداف التالية :

- محاولة معرفة الاثار المباشرة لجائحة كورونا عالميا و محليا.
- معرفة مدى مساهمة جائحة كورونا في التأثير على الطلب الكلي للبترول .
- الكشف عن الأفق المتوقعة لانفراج أزمة انخفاض أسعار البترول في ظل جائحة كورونا.
- التعرف على الحلول البديلة التي وضعتها الجزائر لمواجهة أزمة كورونا ولتنويع مداخيلها القائمة أساسا على صادرات البترول .

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة وتحليل أثارها، وقد تم جمع البيانات و المعطيات من خلال التصريحات الرسمية للوزراء والمواقع، كون الموضوع حديث ويتطلب وقت حتى يتم توثيق البيانات. وتم تلخيص المعطيات بناء على ما هو متداول وبناء على بعض التصريحات من الخبراء وكذا طبيعة الاقتصاد الجزائري وخصائصه والتغيير الحاصل الذي طرأ عليه. ونظرا لضيق الوقت ولحدثة الموضوع لم يتم استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية كون الدراسات القياسية تتطلب سنوات حتى يظهر التأثير ويتم التعرف على مدى الفعالية.

الدراسات السابقة :

تعتبر كل من الدراسات السابقة أحد أهم الركائز التي قد يعتمد عليها الباحث بعد تحديده لمشكلة الدراسة ثم الاعتماد على مجموعة الدراسات العربية والأجنبية الملتقيات وغيرها من أجل بناء دراسة، وإعطاء لمحة حول موضوع الدراسة، إضافة إلى التمكن من تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة ونظرا لقلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، اعتمدنا على الدراسات التي تشبهها أو القريبة منها نوعا ما نذكر:

- صراوي مراد. أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021. - دراسات اقتصادية - المجلد 19 العدد 02 (2021). جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر. قامت هذه الدراسة بتبيان أثر جائحة كورونا على تغيرات أسعار النفط، و انعكاساتها على جل الدول المصدرة والمستوردة للبترول. حيث اشارت الى انخفاض كل من الطلب العالمي على النفط ومشتقاته مما أدى إلى انهيار اقتصاديات الكثير من الدول المصدرة له.
- حموزوقي أمال. دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد / 06 العدد 01: (2021). جامعة أحمد بن يحيى الوشريسي بتيسمسيلت. حيث تناولت هاده الدراسة بتعريف جائحة كورونا ومدى تأثيرها على أسعار البترول العالمية، كما وضح أهم تداعياتها على الأسعار العالمية وتأثيرها على مستوى العرض والطلب على النفط في الاسواق مع تحليل للتطورات في ظل هذه الجائحة. مع الاشارة إلى الانخفاض كبير و ملحوظ في الاسعار البترول على المستوى العالمي.

الفصل الأول

التداعيات العالمية لجائحة كورونا وأثرها على أسعار النفط العالمية

مقدمة:

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه، بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناء على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسبها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تهديدٍ وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميبتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج.

وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات لتقييد حركة النقل نتيجة وتعطل سلاسل التوريد، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في انهيارات غير مسبوقة. و من هذا المنطلق سيناقدش الفصل الاول واقع جائحة كورونا في الاقتصاد العالمي وذلك لغرض فهم تأثير و علاقة هذه الجائحة على الاسواق البترولية و ذلك عبرالمباحث التالية :

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني : عموميات حول البترول واهميته كمورد استراتيجي.

مبحث الأول: مفاهيم عامة حول جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه، بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناء على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسبها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تهديد وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية ودينامييتها على المستوى العالمي.

مطلب الأول: جائحة كورونا (فيروس كورونا covid-19)

تعددت التعاريف المتعلقة بجائحة كورونا، من أهمها:

- حسب منظمة الصحة العالمية، فإن فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراضا كحمة و نزلات البرد الشائعة الى الاعتلالات لأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، و متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس).¹
- إن فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي تتسبب للحيوان والإنسان بأمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، ويسبب فيروس كورونا المرض المكتشف مؤخرا مرض كوفيد-19 وقد صنفته منظمة الصحة العالمية كجائحة نتيجة لسرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها من شخص إلى آخر في عدد من دول العالم في الوقت نفسه.
- مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة الفيروسات كورونا والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بداية تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.²

¹ [http://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answer-hub/q-a-](http://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answer-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19) detail/coronavirus-disease-covid-19، منظمة الصحة العالمية، يوم: 2022/04/19، الساعة: 12:50.

² بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعيدة، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف - الجزائر، سبتمبر 2020، ص 165، <http://www.asjp.dz>

2022/04/15، [/en/downa/63/1/132717](http://www.asjp.dz/en/downa/63/1/132717)

1- تعريف فيروس كورونا covid-19 :

لا يوجد تعريف دقيق لمصطلح فيروس كوفيد 19 باعتبار الاصطلاح جديد تم تداوله لأول مرة في مدينة ووهان الصينية مند شهر ديسمبر 2019 تاريخ ظهور هذا الفيروس وسنحاول عرض بعض التعريفات المقدمة لهذا المصطلح فيما يلي:

➤ حسب منظمة الصحة العالمية فيروسات كورونا هي " فصيلة فيروسات واسعة الانتشار يعرف أنها تسبب أمراضا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) وفيروس كورونا المستجد (Ncov) هو سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها لدى البشر. وفيروسات كورونا حيوانية المنشأ، أي أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر. وقد خلصت التحريات المفصلة إلى أن فيروس كورونا المسبب لمرض سارس قد انتقل من قطط الزباد إلى البشر وأن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط (SARS-CoV) قد انتقل من الإبل إلى البشر. وتشمل علامات العدوى الشائعة: الأعراض (MERS-CoV) التنفسية التنفسية والحمى والسعال وضيق النفس وصعوبات التنفس. وفي الحالات الأشد وطأة قد تسبب العدوى لالتهاب الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والفشل الكلوي وحتى الوفاة.

ويشتق اسم (coronavirus) عربيا "فيروس كورونا اختصار covid" وباللاتينية corona " والتي تعني التاج أو الهالة حيث يشير الاسم إلى المظهر المميز لجزيئات الفيروس (الفيونات) والذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني، حيث تمتلك خملا من البروزات السطحية، مما يظهرها على شكل تاج الملك أو الهالة الشمسية والذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني، حيث تمتلك شكل تاج الملك أو الهالة الشمسية¹¹."

➤ ويعرف كذلك فيروس كوفيد 19 بأنه " هي جائحة عالمية جارية لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)

والذي يحدث بسبب فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (SARS-COV-2)

اكتشف المرض في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان وسط الصين، وأطلق عليه اسم COV-19 صنفته منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 على أنه جائحة نتيجة لسرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها من شخص إلى آخر في عدد من دول العالم في الوقت نفسه، ونتيجة لقصور الدول عن السيطرة على تفشي هذا الفيروس صنفت منظمة الصحة العالمية وباء كوفيد 19 -كجائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم³.

³بوعموشة نعيم، اتجاهات المواطن الجزائري نحو فيروس كورونا (كوفيد 19)، مجلة الابراهيمية للعلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 06، جامعة جيجل-الجزائر -، جوان 2020، ص49ص50 ، 2022/04/14.

2- الاطار النظري لفيروس كورونا covid-19 :

1-2- أعراض فيروس كورونا:

يؤكد العلماء أن فيروس كورونا يحتاج إلى خمسة أيام في المتوسط لتظهر أعراضه التي تبدأ بحمى، متبوعة بسعال جاف، وبعد نحو أسبوع، يشعر المصاب بضيق في التنفس، ما يستدعي العلاج في المستشفى. ونادرا ما تأتي الأعراض في صورة عطس أو سيلان مخاط من الأنف. كما أن ظهور هذه الأعراض لا تعني بالضرورة أنك مصاب بالمرض، لأنها تشبه أعراض أنواع أخرى من الفيروسات مثل نزلات البرد والإنفلونزا. ويمكن أن يسبب فيروس كورونا، في حالات الإصابة الشديدة، الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد، وقصور وظائف عدد من أعضاء الجسم وحتى الوفاة. ويعد كبار السن، والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل الربو والسكري وأمراض القلب، هم الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس.

وقد أشارت مراجعة منظمة الصحة العالمية لـ 55.294 حالة مؤكدة مخبريا في الصين إلى الأعراض والعلامات النموذجية التالية: الحمى (87.9%) ، والسعال الجاف (67.7%) ، والتعب (38.1%) ، وإنتاج

القشع (33.4%) ، وضيق النفس (18.6%) ، والتهاب الحلق (13.9%) ، والصداع (13.6%) ، والألم العضلي أو المفصلي (14.8%) ، والقشعريرة (11.4%) ، والغثيان والإقياء (5.0%) ، واحتقان الأنف (4.8%) . والإسهال (3.7%) ، ونفث الدم (0.9%) ، واحتقان الملتحمة (0.8%) . ومن الجدير بالذكر

هنا، أن نتائج الفحص قد تؤكد الإصابة لدى بعض المصابين لكنهم لا يظهرون أعراضا، لذلك ينصح المختصون بمراقبة الأشخاص الذين هم على اتصال مع المرضى المؤكدة إصابتهم واستبعاد الإصابة. أما عن فترة الحضانة أي الفترة بين الإصابة وظهور الأعراض فتتراوح من يوم إلى 14 يوم.

2-2- طرق انتشار فيروس كورونا:

أثبتت أغلب الدراسات والأبحاث حول طريقة انتشار فيروس كورونا أن " طريقة الانتقال الرئيسية هي من إنسان إلى إنسان عن طريق المفرزات التنفسية المزفورة (مثل السعال أو العطاس). لهذا يجب أن تكون المسافة بين الأشخاص 1.5 متر على الأقل حتى لا تنتقل العدوى إذا عطس شخص مصاب (الأزدحام خطير). تبقى القطرات الناقلة لفيروس كورونا معلقة في الهواء لفترة قصيرة، وقد ترسب على منضدة مثلا أو أي شيء من هذا القبيل، فيصبح ناقلا للعدوى عندما يلمسه شخص ما ولا يغسل يديه جيدا بالماء والصابون. وينصح بغسل اليدين كل حين وآخر حيث قد تنتقل العدوى من مسك أكرة باب ملوث. من اليدين تتم بعد ذلك الإصابة بالعدوى عندما يلمس الشخص فمه أو أنفه أو عينه فيجد الفيروس طريقه إلى الجهاز التنفسي للشخص. ويفترض أنه شبيهه ببقية فيروسات الكورونا، التي قد تبقي معدية على السطوح المعدنية، أو الزجاجية، أو البلاستيكية، لفترة تصل إلى تسعة أيام في درجة حرارة الغرفة.

كما يمكن لفيروس كورونا الانتقال عن طريق "الانتقال الغير مباشر عبر لمس الفم او الانف او العين ،الاتصال مباشر مع المصابين ،الاتصال الغير محمي مع الحيوانات البرية او حيوانات المزارع الحية " ⁴

الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا:

تم اكتشاف لقاح فعال ضد فيروس كورونا الجديد، وذلك بعد الجهود المبذولة من طرف العلماء واطباء .
"ولمنع الإصابة بفيروس كورونا الجديد توصي منظمة الصحة العالمية بغسل اليدين بشكل منتظم،
وتغطية الفم والأنف عند السعال، وتجنب الاتصال عن قرب مع أي شخص يظهر عليه أعراض مرض في
الجهاز التنفسي (مثل السعال). فهذه السلوكيات البسيطة يمكن للانسان أن يحيي نفسه وأقاربه وأهله.
وانطلاقا من التجارب الماضية مع تفشي الأوبئة والجوائح، تحاول العديد من الدول اعتماد بعض
الإجراءات الوقائية التي اعتمدت سابقا، لمحاولة احتواء فيروس كورونا (كوفيد) والتصدي لانتشاره
كالتباعد الاجتماعي وإغلاق الحدود والحجر الصحي واعتماد بروتوكولات علاجية.⁵

مطلب ثاني: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي :

تسببت جائحة كورونا في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث قدر بنك التنمية الآسيوي كلفة تداعيات
تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وفق آخر تحديث له منتصف ماي الجاري ما بين 5.8 تريليون دولار و
8.8 تريليون دولار من الخسائر، أي ما يعادل 6.4% إلى 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي،
كما قدرت خسائر جمهورية الصين الشعبية بين 1.1 تريليون دولار و 1.6 تريليون دولار (MANILA, 2020) ،
وبما أن تداعيات الجائحة امتدت لكثير من مناحي الحياة الاقتصادية في العالم سنحاول نجمال أهم هذه
التداعيات في مايلي:

1- أثر الجائحة على التجارة العالمية :

يشير البنك الآسيوي في آخر تحديث له حول الآثار الاقتصادية في العالم لتفشي وباء كوفيد-19 -أنه في ظل
التدابير المتخذة من قبل الدول ، بفرض القيود على السفر و تدابير الإغلاق الرامية لوقف انتشار الوباء، من
المرجح أن تنخفض التجارة العالمية بمقدار 1.7 تريليون دولار إلى 2.6 تريليون دولار، كما أعلن خبراء الاقتصاد
التابعون للأمم المتحدة ان "الاضرار التي لحقت بالاقتصاد العالمي الناجم عن فيروس كورونا الجديد قد
تصل الى "انخفاض قدره 50مليار دولار في صادرات الصناعات التحويلية في جميع انحاء العالم ،خلال شهر
فبراير وحده"⁶

أثر الجائحة على أسعار السلع الأولية وخطوط التوريد في العالم :

لقد تراجعت أسعار السلع الأولية في العالم كثيرا، حيث أثرت الجائحة بشكل مباشر على العرض والطلب من
السلع الأولية، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير الإغلاق الكلي والجزئي لأماكن العمل التي انتهجتها 187 دولة،
وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم، كما
تفاقم هذا الأثر جراء تراجع النمو الاقتصادي ، وفي هذا الصدد توقع البنك الدولي أن تؤدي الجائحة إلى

⁴ <https://unicef.org/ar/>، صندوق الامم المتحدة للطفولة -يونيسف- ، يوم: 2022/04/14، الساعة: 14:56.

⁵ بوعموشة نعيم، اتجاهات المواطن الجزائري نحو فيروس كورونا (كوفيد 19)، مرجع سابق ذكره، ص 50- 51.

⁶ <https://news.un.org/ar/tags/ltjr-llmy/date/2020>، منظمة الامم المتحدة ،يوم: 2022/04/14، ساعة: 17:35.

تعليقا على الشككين أعلاه وبما أن الشككين مكملين لبعضهما سنحاول تقديم قراءة مشتركة لهما، وحتى تتضح معالم التأثير بشكل أكبر سنحاول تحليل تأثير الجائحة إلى ثلاث أنواع أساسية من السلع على التوالي؛ السلع المعدنية، الطاقوية، الزراعية:

- السلع المعدنية : نلاحظ من خلال الشككين أعلاه تراجع أسعار المعادن خلال شهر مارس الجاري ويرجع سبب ذلك إلى توقف الأنشطة الاقتصادية مما تسبب في انخفاض الطلب على السلع الأولية الصناعية مثل النحاس والزنك، ومن ناحية أخرى نلاحظ ارتفاع أسعار الذهب، ويرجع السبب في ذلك إلى كون الذهب من المعادن النفيسة، التي طالما كانت أداة تحوط وتأمين من تقلبات الأسواق المالية.
 - السلع الطاقوية نلاحظ من خلال الشككين أعلاه انخفاض أسعار السلع الطاقوية بشكل كبير خلال شهر مارس 2020، كما نلاحظ أن النفط تأثر كثيرا وانخفض بشكل واضح، ويعزى ذلك إلى توقف حركة النقل والإنتاج العالميين، مما أدى إلى تدهور شديد في الطلب العالمي للنفط في مقابل عرض أكبر، الأمر الذي خلق فائضا كبيرا من المخزون النفطي، أفضى بدوره إلى تراجع أسعار النفط عالميا، نلاحظ من الشككين أيضا أن أسعار الغاز الطبيعي قد سجلت انخفاضا كبيرا، على عكس أسعار الفحم التي كانت أقل تأثرا، بسبب أن الطلب على الكهرباء كان أقل تأثرا بالتدابير الرامية إلى الحد من تفشي الجائحة.
 - السلع الزراعية نلاحظ من خلال الشككين أن أسعار السلع الزراعية كانت أقل تأثرا، وهذا ما يعكس تأثيرها غير المباشر على النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد نشير إلى أن البنك الدولي توقع بقاء الأسعار العالمية للسلع الزراعية مستقرة عموما في عام 2020، باعتبار أن مستويات الإنتاج و مخزونات معظم المواد الغذائية الرئيسية وصلت إلى مستويات قياسية مرتفعة.
- 2- أثر الجائحة على العمالة العالمية**

قدرت المنظمة الدولية للعمل عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بأزيد من أربعة أخماس (81 بالمائة) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص إلى غاية 7 أفريل، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 61 بالمائة بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال الأسبوعين الثاني والثالث لشهر أفريل

3- أثر الجائحة على البطالة العالمية: جاء في تقريرى كوفيد منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام وقبل أن يتفشى كوفيد - 19 كان في العالم 190 مليون شخص يعانون شبح البطالة، إلا أن تفشي فيروس كورونا أحدث صدمة أخرى في عالم التوظيف، ما جعل التوظيف يعاني من تراجع غير مسبق بسبب تأثير الجائحة والتدابير المتخذة للتعامل معها

وقدرا لانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 158 مليون و 242 مليون وظيفة، كما قدر انخفاض دخل العمالة حول العالم بمقدار 1.2 تريليون دولار إلى 1.8 تريليون دولار وبناء على التقديرات الأولية التي قامت بها منظمة العمل الدولية لأثرا لأزمة الصحية على العمل.

4- أثر الجائحة على السياحة العالمية

تشير تقديرات منظمة السياحة العالمية UNWTO ومجلس السياحة والسفر العالمي WTTC إلى انخفاض أعداد السياح عالميا بنسبة تتراوح ما بين عالميا 20 - 30 % خلال سنة 2020 بالأرقام المتحققة في عام 2019 ، كما قد تنخفض تبعاً لذلك إيرادات قطاع السياحة عالميا 50 % أي ما يقارب 350 - 400 مليار دولار خلال 2020 أي ما يعادل فقدان سبع سنوات من النمو المتواصل، لتكون بذلك جائحة كورونا أسوأ أزمة تؤثر على القطاع السياحي خلال العقود الخمسة الماضية كما توقع صندوق النقد العربي عدم قدرة القطاع السياحي في العالم على استرجاع عافيته خلال الجزء المتبقي من سنة 2020 ، ورجحت ذات الجهة امتداد هذا الأثر إلى غاية 2021 حتى مع انحصار الوباء، وذلك بسبب بقاء الانطباع السلبي للمرض بالنسبة للسياح العالميين).⁸

5- أثر الجائحة على أسعار النفط العالمية:.

أدت جائحة كورونا إلى عدد من الآثار على مختلف المستويات خاصة الاقتصادية وأدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط.⁹

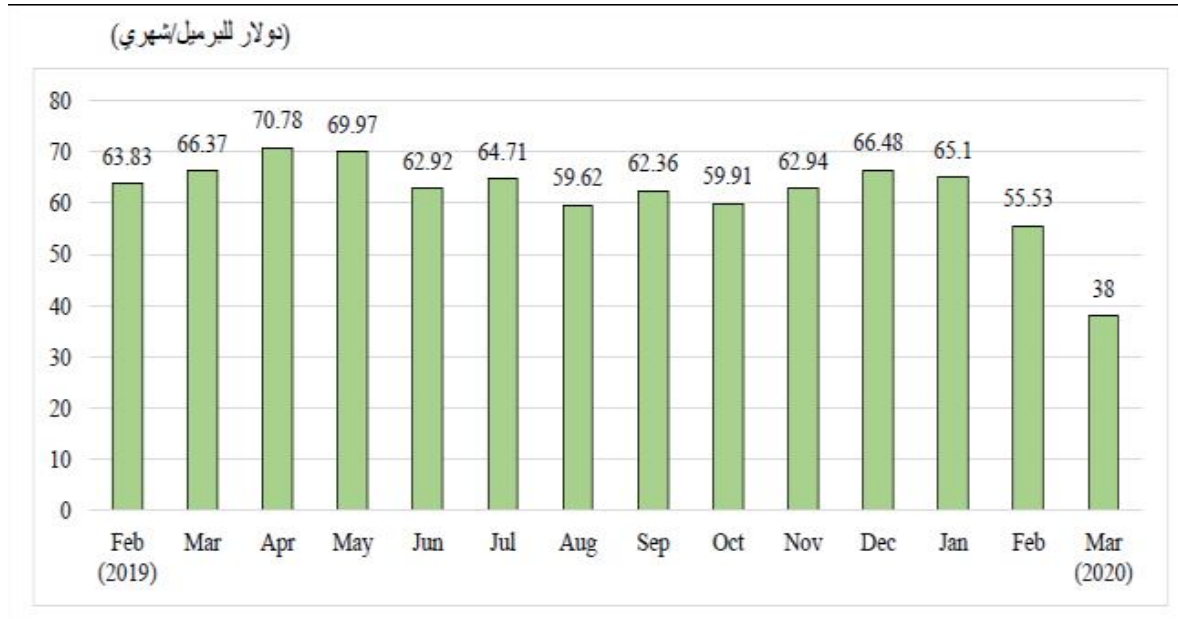
حيث أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تأثرت سلباً بتفشي الوباء، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات النفطية لا سيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقييد الحركة العالمية، كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا، بالإضافة إلى تأثر قطاع النقل النفطي سلباً بالتطورات المرتبطة بجائحة كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي. وجددير بالذكر هنا أن نشير إلى المستوى التاريخي من التدني الذي وصلت إليه أسعار النفط في أفريل المنصرم، على غرار ما جرى تداوله لبعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية كخام تكساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصل إلى سالب 37، ويمكن توضيح تراجع أسعار النفط من خلال الشكل الموالي:¹⁰

⁸: بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعيدة، مرجع سابق ذكره ص 168.

⁹: صراوي مراد ، أثر جائحة كورونا على اسعار البترول و مدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة و المستوردة له ،مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 15 ، العدد 02(2020)، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، الجزائر ، ص 61.

¹⁰: بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعيدة، مرجع سابق ذكره ص 168.

الشكل (3): الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فيفري- 2019 مارس 2020)



المصدر: صندوق النقد العربي 2020

المبحث الثاني عموميات حول البترول و أهميته كمورد استراتيجي

يعتبر البترول المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، وهو من الدعامات الأساسية لكل اقتصاديات العالمية ويعتبر أحد أهم مصادر الطاقة منذ مطلع القرن العشرين، كما تعتبر إنتاج وتجارة البترول من الركائز الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية العالمية، ذلك لأنه أهم مصدر للطاقة وواحد من أهم مصادر الثروة في العالم، بالرغم من عدم استقرار كثير من المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في العالم، إلا أنه حافظ على أهميته الاستراتيجية ولا يزال هناك إقبال كبير على استخدامه في كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة لما يتمتع به من خصائص أهله أن يتصدر قائمة المصادر الطاقوية الأكثر أهمية في الاقتصاد الدولي.

المطلب الاول : البترول : تعريفه, خصائصه و أهميته

يمثل النفط ذلك المورد الطبيعي الذي أهله خصائصه لأن يكون أكثر الموارد استهلاكاً، حيث تم اكتشافه في العديد من دول العالم، كون هناك إقبال واسع على استخدامه في كل القطاعات، مما أدى إلى زيادة الإنتاج العالمي من جميع السلع والخدمات وهذا ساهم في رفع مستويات المعيشة والرفاهية بشكل لم يسبق له مثيل.

1- تعريف البترول :

النفط أو البترول مصطلحان يستعملان للتعبير عن نفس المورد ،فالنفط كلمة من أصل يوناني NAPHTA وتعني الزيت الجبلي ،وتقابلها في اللاتينية كلمة البترول Petroleum حيث تتكون هذه الأخيرة من شقين ، تعني Petro و Oleum تعني الصخر ، أي أن كلمة البترول يعنى بها زيت الصخر نظرا لتكوينه بين الصخور ويعرف النفط على أنه:" سائل لزج يتكون من عنصرين رئيسيين هما الكربون والهيدروجين على شكل مزيج متجانس من مركبات الفحوم الهيدروجينية ،وهو ذو لون بني قاتم يميل إلى الأسود غالبا ، و أحيانا يكون عديم اللون،والنفط في الأصل يتكون نتيجة تحلل المواد العضوية الناتجة عن الحيوانات والنباتات المدفونة في باطن الأرض لملايين السنين عند مستوى عال من الضغط والحرارة ، إذ يتحرك النفط ليجمع مختلطا بالماء أو عالقا ببعض الصخور ،ومع تحرك الطبقات الأرضية وحدوث تشققات فيها لوجود طبقات من الصخور المسامية الرسوبية يصل إلى طبقات صخرية لا يستطيع الخروج منها والتي تسمى بالمصائد النفطية ،حيث تشكل مجموعة من هذه الأخيرة في منطقة واحدة ما يسمى بالحوض النفطي مثل حوض الخليج العربي ،حيث تقاس أهمية الطبقة الحاملة للنفط بعاملين أساسيين هما: السمك والقدرة المسامية حيث أنه :

- كلما زاد سمك الطبقة الحاملة للنفط ازداد حجم النفط الكامن فيها.
 - وكلما ازدادت القدرة المسامية للطبقة الحاملة للنفط ازدادت غزارة النفط المتدفق منها.
- ويختلف النفط ويتباين في نوعه من حقل إلى آخر ،ويتم قياس كثافة النفط بالدرجات والتي تم وضعها من قبل معهد البترول الأمريكي (API) American Petroleum Institute ووفقا لتصنيفات مؤتمر الطاقة العالمي هناك ثلاث أنواع من النفط:

- النفط الثقيل: تكون كثافته أقل من 22 درجة (API)
- لنفط المتوسط: تتراوح كثافته ما بين 22 و 31 درجة (API)
- النفط الخفيف: كثافته تكون أكثر من 31 درجة (API)

وتزداد جودة النفط كلما انخفضت كثافته ونسبة الشوائب فيه وغالبا ما تكون أسعار النفط الخفيف مرتفعة مقارنة بأسعار النفط الثقيل وذلك راجع بشكل أساسي إلى أن النفط الخفيف يعطي منتجات مكررة قيمة على خلاف النفط الثقيل ،كما يمكن أن يكون النفط بارفينيا أو اسفلتيا أو خليطا ما بينهما وذلك كما يلي :

النفط البرافيني: وهو الذي يحتوي على شمع البرافين ومجموعة من الزيوت الممتازة.

النفط الاسفلتي: يكون يحتوي على نسب عالية من المواد السفلتية والقليل من شمع البرافين.

النفط الخليط: وهو الذي يكون عبارة عن مزيج أو خليط من شمع البرافين والمواد الإسفلتية¹¹.

¹¹بالهادف رحمة، النفط العربي واستراتيجيات استغلاله في إطار ضوابط التنمية المستدامة،جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم،2015/ 2016 ،ص ص 73-74

وإن هذا الاختلاف والتباين في أنواع النفط تنجم عنه عدة تأثيرات على الاقتصاد النفطي والتي يمكن إيضاحها في ما يلي :

- التأثير على قيمة وسعر النفط.
- التأثير على الكلفة الانتاجية للنفط.
- التأثير على العرض البترولي نظرا لما يمكن الحصول عليه من منتجات نفطية من ذلك النوع النفطي.
- التأثير على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية

2- خصائص البترول :

يعتبر البترول موردا استراتيجيا عرف منذ قدم العصور ، إلا أن أهميته لم يتم إدراكها إلا مؤخرا مع بداية القرن العشرين نتيجة الدور الذي لعبه في تحقيق التقدم الصناعي نظرا للخصائص التي يتمتع بها والتي تميزه عن باقي أنواع الطاقة الأخرى ، وتتمثل هذه الخصائص في ما يلي:

1-2 تنوع وتعدد مشتقات النفط :

يتميز النفط عن غيره من المصادر الطاقوية بأنه صناعة تحويلية ، فالنفط لا يستعمل مباشرة بل يتم نقله إلى مصانع التكرير لمعالجته ، حيث ينتج عنه عدة غازات وسوائل من غاز النفط ، البزين ، المازوت ، ويتخذ أنواعا متعددة من المشتقات ، كما يتم استخدامه حاليا كمادة أولية في العديد من الصناعات وهذا ما زاد من أهميته ، فالمنتجات النفطية لا يقتصر دورها فقط في القطاع الصناعي وقطاع النقل بل كذلك في باقي القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والخدمات والتي تزداد حاجتها إلى النفط باستمرار ، ليكتسب بذلك النفط أهمية لا نظير لها باعتباره مصدر الطاقة من جهة ومادة خامة من جهة أخرى .

2-2 سهولة تحول النفط إلى رأس المال :

يعتبر النفط من الموارد التي تتحول وبسهولة وفي مدة وجيزة إلى رأس مال على عكس موارد أخرى ، فمثلا في القطاع الزراعي يحتاج تحويل رأس المال المستخدم حوالي عاما كاملا لإعطاء المردود لبيع بعد ذلك في الأسواق ويتحول إلى نقد ، كما أن نسبة الأرباح لرؤوس الأموال المستمرة في إنتاج النفط تتميز بالارتفاع وهذا ما يساعد على ارتفاع أرباح رؤوس الأموال المستثمرة في المشاريع النفطية

3-2 سهولة نقل النفط وتخزينه وتوزيعه :

بعد أن كان النفط ينقل عبر السكك الحديدية والصهاريج ولسافات قصيرة فقط ، فإن التطورات التي شهدتها وسائل النقل سهلت عملية وصول النفط إلى المستهلك في مختلف مناطق العالم بأسهل الطرق وأقل التكاليف ليتم نقله برا عبر شبكات الأنابيب التي تربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك وكذلك عن طريق الناقلات البحرية والتي تتسع حمولتها لملايين البراميل ، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أحسن وأخص طرق النفط ، فسهولة نقل النفط ، مكنته من أن يكون من أكثر مصادر الطاقة استهلاكاً على خلاف باقي مصادر الطاقة الأخرى التي تتطلب عملية نقلها الكثير من الجهود

وتعترضها العديد من الصعوبات، كما يتميز النفط كذلك بسهولة تخزينه لفترات طويلة دون التأثير على خصائصه وهذا ما يجعله قابلاً للاستخدام والاستفادة منه بشكل دائم وفي أي وقت ومكان، بالإضافة إلى سهولة توزيعه على المستهلكين عن طريق شركات نقل تقوم بنقله إلى مختلف مناطق الاستهلاك من محطات البنزين، المصانع ومحطات توليد الكهرباء وغيرها.

4-2 انخفاض تكاليف النفط :

يتميز النفط عن باقي مصادر الطاقة الأخرى بانخفاض تكاليف الإنتاج والأسعار في الأسواق العالمية، ورغم الارتفاع المفاجئ الذي تشهده أسعار النفط نتيجة لعدة أسباب سياسية واقتصادية، والتي دفعت الدول الصناعية إلى إعادة النظر في سياستها الطاقوية والإسراع في تنوع مصادرها الطاقوية بالبحث عن مصادر بديلة، إلا أن النفط يبقى أرخص أنواع الطاقة وأقلها كلفة مقارنة مع تكلفة المصادر البديلة.

5-2 النفط أقل تلويثاً للبيئة :

ينتج عن احتراق النفط غازات ملوثة للبيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين مسببة بذلك أضراراً بالبيئة والصحة العامة للإنسان، إلا أن النفط ومقارنته ببعض مصادر الطاقة فهو أقل تلويثاً للبيئة وهذا ما يبينه الجدول التالي¹²:

الجدول رقم (1) حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المصادر الطاقوية

المصدر الطاقوي	حجم ثاني أكسيد الكربون المنبعث (طن)
الفحم الصلب	94
فحم الكوك	108
الفحم البني	105
النفط الأولي	75
بنزين السيارات	72
الكيروسين	72

المصدر: حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 5

¹²: بالهدف رحمة، النفط العربي واستراتيجيات استغلاله في إطار ضوابط التنمية المستدامة، مرجع سابق ذكره، ص 75-76

فمن خلال هذا الجدول ي توضح لنا أن النفط مقارنة بالفحم يحتوي على نسبة أقل من الغازات المضرة ولاسيما غاز ثاني أكسيد الكربون.

3- أهمية البترول في القطاعات الاقتصادية:

يمثل النفط سلعة حيوية باعتبارها من أهم المصادر الطاقوية التي أثرت ولا تزال تؤثر في الاقتصاد العالمي وبمرور السنوات حافظ على أهميته الإستراتيجية على الرغم من الأزمات التي شهدتها والتي كانت كحافز للبدء في التفكير في البحث عن مصادر جديدة للطاقة بديلة للنفط، إلا أن هذا لم يستطع حتى الآن من التقليل من أهميته كمنتج استراتيجي وخفض حصته في الإنتاج العالمي من الطاقة، وما جعل النفط يكتسب هذه الأهمية الإستراتيجية ما يلي:

➤ يعتبر النفط من الموارد الطبيعية المحدودة والناضبة، والطلب على هذه السلعة الحيوية في تزايد مستمر، كما أن كل من الامدادات النفطية والاكتشافات الجديدة محدودة ما يؤدي إلى احتمال تناقص احتياطي النفط وارتفاع أسعاره

➤ إن النفط لا تقتصر وظيفته فقط على أنه مصدر طاقي، بل كذلك هو أحد المواد الخام التي لا يمكن الاستغناء عنها في تصنيع العديد من المنتجات مثل المنسوجات، الأدوية، الأسمدة، البلاستيك والكيماويات وحتى الآلات الدقيقة، أي بمعنى أن مجتمعنا أصبح مجتمعا هيدروكربونيا وإن صح القول بلغة علماء الانتروبولوجيا أشخاصا هيدروكربونيا.

➤ إن النفط باعتباره من الموارد الطبيعية غير المتجددة فإن توزيعه غير متساو بين الدول، حيث أن ثلثي احتياطات النفط في العالم يتمركز في العالم العربي، ومن بين أغنى عشر دول في العالم من حيث احتياطات النفط هي دول عربية والتي تشكل لوجودها أكثر من 65% من احتياطي العالم، فرغم تزايد الاستكشاف وظهور تقنيات حديثة يمكن أن تزيد من حجم الاحتياطات المؤكدة، إلا أن هذا لا يمكن له من ضمان الأمن الطاقوي، فرغم تحفظ الشركات النفطية حول مسألة نضوب النفط وتعارضها مع أنصار المحافظة على الثروات الطبيعية وذلك من أجل زيادة مبيعاتها وأرباحها فهي تحت المستهلكين على شراء المزيد من النفط واستخدامه متجاهلة بذلك نضوب هذا المورد واعتبارات الأمن الطاقوي ناهيك عن قضايا التلوث البيئي.

➤ إن تنبؤات الجيولوجيين والعلماء حول نضوب النفط كانت قائمة على قدر كبير من الصحة وهذا ما حدث بالفعل مع الولايات المتحدة الأمريكية، فكان M.King Hubert أول من وجه تحذيرات نضوب النفط سنة 1956 م عند رسمه لخط منحنى يرتفع إلى القمة ليتجه نحو الانحدار بحددة، حيث أكد M.King Hubert أن الارتفاع المتزايد والحاد في استهلاك النفط ينتج عنه دائما تراجع حاد.

1-3- قطاع الصناعة :

مازال يمثل مورد النفط إلى يومنا هذا من أفضل وأسهل وأوفر أنواع الطاقة التي تستخدم في الصناعات الحديثة وتأمين المواصلات ، حيث أصبح يرتبط الاقتصاد الدولي ارتباطا وثيقا بالنفط ، فهو يمثل المحرك الأساسي للقطاع الصناعي نظرا للدور الحيوي الذي لعبه في الثورة الصناعية إذ يمثل الوقود الأساسي لمختلف الآلات سواء التقليدية أو الحديثة ، فثلث النفط المستهلك في العالم هو موجه للقطاع الصناعي ، فهذا الأخير لا يمكن له الاستمرار بشكل منتظم دون النفط ، فنقصانه أو فقدانه عن الكمية المعتادة قبل إيجاد البديل الذي يحل محله قد يؤدي إلى توقف العمليات الصناعية مما يؤدي إلى أزمات تعيق الاقتصاد الدولي نظرا لاستخداماته المتعددة في مجالات عديدة من القطاع الصناعي ، فهو يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن ، تشحيم الآلات وفي المعدات والكوابل وعلب وصل الأسلاك تحت الأرض. أضف الى ذلك يلعب النفط دورا كبيرا في مجال النقل والمواصلات باعتبارها مكملا للقطاع الصناعي حيث تبرز أهميته من ناحيتين أساسيتين وهما:

- يمثل مصدرا للوقود لمختلف وسائل النقل سواء البرية ، البحرية والجوية
- يستخدم في تعبيد الطرق من خلال مادة الإسفلت والقطران التي تعتبر من رواسب تقطير النفط.

كما أن النفط يدخل ضمن مدخلات العمليات الإنتاجية كمادة أولية لكثير من المنتجات الصناعية التي لها نفس خصائص الموارد الطبيعية وتحل محلها في الاستخدام ، وتعرف هذه الصناعات بالصناعات البتروكيمياوية ، هذه الأخيرة التي شهدت تقدما مذهلا وتطورا كبيرا ، وأصبحت من ضمن مقاييس ومؤشرات التقدم الاقتصادي لأي دولة من دول العالم ، وتوفر صناعة النفط ما يقرب حوالي ثمانين ألف منتجا تلبي حاجات الأفراد من مواد البلاستيك ، المطاط الصناعي ، الألياف الصناعية ، المبيدات الحشرية والمنظمات الصناعية ، الأسمدة ، الأدوية ، والمطهرات وغيرها.

2-3- قطاع الزراعة :

لقد مر القطاع الزراعي في مختلف الاقتصاديات بعدة مراحل ابتداء من اعتماده على الجهد الإنساني والوسائل البدائية إلى أن أصبح يعتمد على أساليب حديثة وتقنيات مطورة بفضل التكنولوجيا المعاصرة ليدخل في الوقت الحالي طوره الحديث وأصبح يسمى بالبترو-زراعة نظرا لما أصبح للنفط من أهمية كبيرة في القطاع وذلك من خلال عاملين أساسيين وهما:

1-2-3- النفط كمصدر لتوليد الطاقة لتشغيل الآلات الزراعية الحديثة :

لقد ساهم التقدم الصناعي في تحديث القطاع الزراعي وتزويده بمختلف الآلات الحديثة التي ساهمت هي الأخرى في زيادة المنتج الزراعي وتحسين نوعيته مع تخفيض التكاليف وتوفير الكثير من الجهد والوقت ، فالآلات الحديثة التي أصبحت تستخدم في القطاع الزراعي من جرارات ، حاصدات ومضخات الري وغيرها ، كلها مستهلكة للطاقة والمستمدة بشكل رئيسي من النفط وإن نقصه عن

المعتاد أو انقطاعه دون توفير البديل فلا شك سيؤدي ذلك إلى عودة القطاع الزراعي إلى ما كان عليه سابقاً¹³.

2-2-3- أثر المنتجات البيتروكيماوية على التقدم الزراعي :

تساهم الصناعة البيتروكيماوية في تنمية فعالة في تنمية القطاع الزراعي من خلال ما تقدمه من منتجات كيميائية كالأسمدة الآزوتية ومبيدات الحشرات ، حيث تصنع هذه المنتجات معظمها من مشتقات النفط وذلك كما يلي:

➤ **الأسمدة الآزوتية:** من المواد المستخدمة في تصنيع الأسمدة الآزوتية (مثل مادة الأمونيا التي يتم تصنيعها من النيتروجين والهيدروجين الذي يتم الحصول عليه من الغاز الطبيعي ومشتقات النفط) وتساهم الأسمدة الآزوتية في تخصيب التربة وتحسين إنتاجيتها من حيث النوعية والكمية.

➤ **المبيدات الحشرية والكيميائية الزراعية:** وهي كيميائيات عضوية يتم تصنيعها من النفط ومشتقاته ، يستخدم كمادة لمعالجة الأمراض الفطرية التي تصاب بها الأشجار المثمرة وكمبيدات لمكافحة طفيليات المواشي وإبادة الحشرات وغيرها.

➤ علف الحيوانات :

تعتبر البروتينات الغذائية من المنتجات النفطية التي توصلت إليه البترو-زراعة في مجال التحويل الصناعي وهي تمثل علفاً صحياً للحيوانات.

وتساهم هذه المنتجات بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على مشكل الغذاء عالمياً الذي يعتبر الانفجار السكاني العامل الأساسي في حدوثه ، وهذا ما يزيد من حدة الأزمات الغذائية ، وقد أشارت منظمة الأغذية و الزراعة FAO إلى أن التوسع في استخدام الأسمدة لرفع الإنتاج والمبيدات الحشرية لمكافحة تلف المحاصيل سيكون الحل الأقرب للقضاء على الأزمات الغذائية كما أن العالم مازال يعاني من نقص في البروتين الحيواني لسبب ما يصيب الحيوانات من الأمراض ، لذا فإن التخلص من آفات المحاصيل الزراعية والأمراض الحيوانية لا يتم إلا من خلال استخدام الموارد الكيميائية والمبيدات الحشرية التي تساهم وبشكل كبير في زيادة ناتج الغذاء بملايين الأطنان سنوياً.

3-3- قطاع التجارة :

تعتمد صناعة النفط أساساً على تصدير النفط من مناطق الإنتاج (البلدان النامية) إلى مناطق الاستهلاك (البلدان الصناعية) باعتبارها أكثر الدول استهلاكاً للنفط وأقل إنتاجاً له عكس الدول النامية ، وهذا ما جعله مادة تجارية ذات أهمية كبيرة على المستوى العالمي ، وإن هذا التفاوت ترتب عنه تبادلات تجارية عالمية جعل من النفط مادة تجارية ذات أهمية كبيرة في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية. وقد عرفت تجارة النفط العالمية تطوراً سريعاً نتيجة زيادة الطلب على النفط ومنتجاته في الدول المتقدمة وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان وأوروبا

¹³: بالهدف رحمة، النفط العربي واستراتيجيات استغلاله في إطار ضوابط التنمية المستدامة، ص 77، 78.

الغربية والتي تعتبر مناطق الاستهلاك الرئيسية في العالم ولا تقتصر تجارة النفط العالمية على مادة النفط الخام فقط بل تتضمن كذلك المنتجات والمشتقات النفطية، وتأتي الدول الصناعية في المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري للمنتجات البتروكيمياوية، حيث تحتل المواد البلاستيكية المرتبة الأولى في قائمة المنتجات البتروكيمياوية من حيث التبادل التجاري العالمي بقيمة صادرات تبلغ حوالي ثلث قيمة صادرات جميع المنتجات البتروكيمياوية لتليها الألياف الاصطناعية.

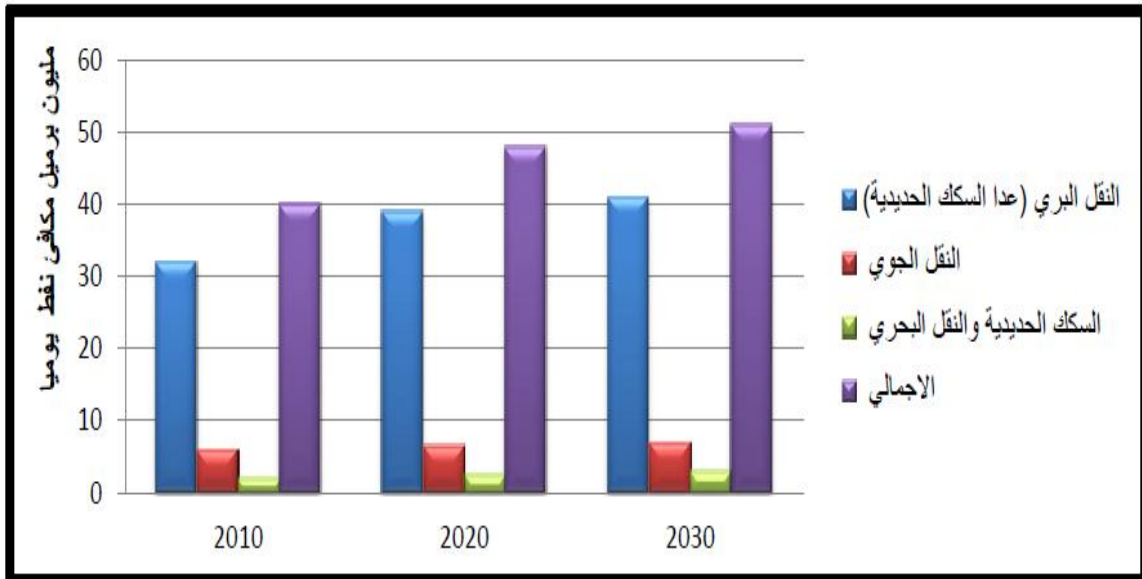
فالنفط ومنتجاته يعتبر من السلع التجارية الدولية، والتي تعود بالأرباح الطائلة سواء على الدول المنتجة أو الشركات الأجنبية والدول التابعة لها، فهذه الأخيرة تشتري من السوق العالمية أغلبية الإنتاج النفطي من الدول النامية لتقوم بتصنيعه وبيع المنتجات المصنعة إلى أغلب الدول في العالم محققة بذلك أرباحاً خيالية، فالنفط يعتبر من حيث تجارته عاملاً له دور مؤثر وفعال في العلاقات الاقتصادية الدولية

4-3 قطاع النقل:

يلعب النفط دوراً حيوياً في قطاع النقل، حيث يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة المحركة لجميع وسائل النقل سواء كانت برية، بحرية أو جوية، فالبنزين هو وقود السيارات والمازوت وقوداً للقاطرات والبواخر والنفط الأبيض وقوداً للطائرات، وقد شهدت وسائل النقل تطوراً مذهلاً محققة بذلك مستوى عالٍ من الرفاهية والراحة للأفراد، وقد كان النفط العامل الأساسي في التقدم الذي عرفته وسائل النقل، فعلى الرغم من الجهود المبذولة باستمرار للاستغناء عن استخدام النفط كوقود لوسائل النقل واستبدالها بأنواع أخرى من الطاقة كالطاقة الكهربائية ومادتي (الايثانول) و (الميثانول) اللذان يتم استخراجهما من المنتجات الزراعية، إلا أن هذه الأنواع من الطاقات الجديدة لم تتمكن من تحقيق أهدافها ولم تلقى قبولاً واسعاً في المجتمع الدولي وذلك لتكلفتها الباهضة وعدم تحقيقها للمنفعة التي يحققها النفط، فعلى سبيل المثال نجد السيارات الكهربائية التي مازالت إلى يومنا هذا لم تحقق رواجاً كبيراً بين الأفراد وذلك نظراً للصعوبات الكثيرة التي يمكن مواجهتها عند استخدامها، فطاقة البطارية الكهربائية سريعة النفاذ كمثلها تعجز عن تحويل السيارات الثقيلة، كما أن الطاقة الكهربائية هي الأخرى تستمد من مراكز تستخدم الوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية، فالسيارات الكهربائية ليست في منأى عن استخدام النفط، كما أن استمداد الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية له من المخاطر البيئية التي لا تقل شأنًا عن المخاطر البيئية للنفط، كما أن استخدام أصناف الكحول بدل النفط يؤدي إلى تآكل بعض المعادن والبلاستيك الذي تصنع منه شبكة التوزيع وأجهزة الوقود في السيارات كما أنه يحتوي على مواد سامة، ليبقى النفط الوقود الأساسي والأفضل لوسائل النقل، ومن الصعب الاستغناء عنه أو استبداله بأصناف بديلة من الوقود.¹⁴

¹⁴: بالهدف رحمة، النفط العربي واستراتيجيات استغلاله في إطار ضوابط التنمية المستدامة، ص 81-82

الشكل رقم (4): نمو الاستهلاك العالمي من النفط في قطاع النقل

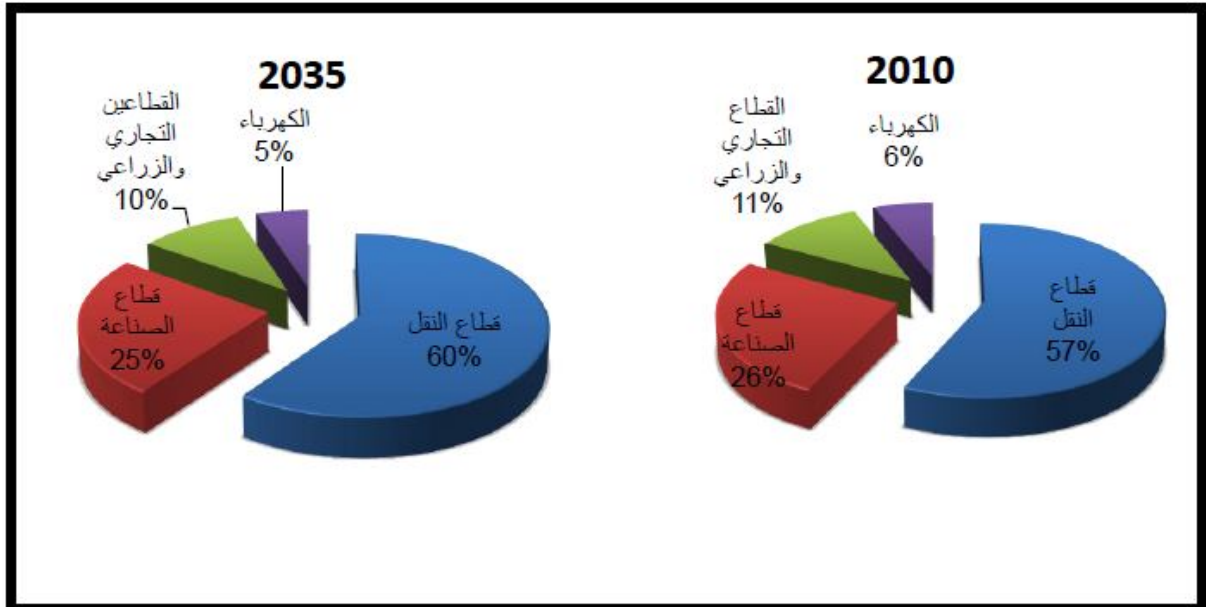


المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول

فإجمالي استهلاك وسائل النقل للنفط من المتوقع أن يتزايد في السنوات القادمة كما هو موضح في الشكل (4) ليصل حوالي 50 مليون برميل سنة 2030 م وتحتل وسائل النقل البرية (الشاحنات، الحافلات والسيارات) باستثناء السكك الحديدية الصدارة ما بين وسائل النقل الأخرى في استهلاك النفط ليلها كل من النقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية والنقل البحري.

وقد بلغ الطلب العالمي على النفط في قطاع النقل سنة 2010 م حوالي 57% ويتوقع أن يصل سنة 2035 م حوالي 60% ليلها قطاع الصناعة، الذي من المتوقع أن ينخفض الطلب على النفط في سنة 2035 م ليصل حوالي 25% بينما بلغ سنة 2010 م حوالي 26% ويرجع ذلك إلى التطورات التكنولوجية التي يشهدها هذا القطاع ذات الكفاءة العالية في ترشيد استغلال الطاقة، كما شهد كذلك كل من قطاعات التجارة والزراعة انخفاضا طفيفا في الطلب على النفط سنة 2035 م مقارنة بسنة 2010 م ويرجع ذلك إلى توليد الكهرباء من مصادر طاقة أخرى من غير النفط من الطاقات المتجددة التي هي الأخرى ستشهد زيادة الطلب عليها في السنوات القادمة.

الشكل رقم (5) تطور الطلب على النفط حسب القطاعات الاقتصادية لسنتي 2010 و2035



المصدر: منظمة الاقطار العربية

المطلب الثاني أسعار البترول وتغيراتها

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، حيث تتميز اسعاره بعدم الثبات والتقلب الشديد من فترة لآخرى نتيجة التغيرات في هيكل الطلب او العرض على السلعة¹⁵ رولية.

1- تعريف السعر البترولي:

هو عبارة عن قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود . ويتحدد السعر البترولي بين الحد الأدنى مرتبط بتكاليف الإنتاج مع ربح رأسمال المستثمر وحد أقصى مرتبط بالطلب على المنتجات البترولية، بينما يظهر السعر السوقي التوازني من خلال توازن العرض والطلب. ويعرف ايضا السعر البترولي على انه قيمة المادة او السلعة البترولية ويعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية و مناخية... الخ كما يعرف أيضا "أنه ذلك القيمة النقدية التي تعطى للسلطة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية... الخ بالإضافة الى السوق السائدة .

حينها ومن هذا التعريف نلخص تركيبة لسعر البترول هي:

- كمية البترول الممكن عرضها بسعر معين.
- كمية البترول المطلوبة بسعر معين.

¹⁵: يوب فايزة، اثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990/2018، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، العدد (02) /2020، جامعة اي بكر بالقلايد - تلمسان-، تاريخ النشر : 2020/02/30 ، تاريخ التصفح : 2022/04/05، ص 170.

- تركيبة سوق البترول وبالأخص درجة المنافسة بين المنتجين
- نوعية المعلومة لدى المشتريين والبائعين أي درجة الثقة او الخطر الذي يشوب المعاملات.¹⁶

2- انواع اسعار البترول :

حدد سعر البترول في الأول على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط، ليصبح سعرا احتكاريًا إلى غاية الستينات، ثم سعرا محتكرا من طرف الدول المنتجة الأوبك، وبعد تغير ميكانزمات السوق النفطية، أصبح السعر يحدد وفق شروط العرض والطلب على العموم، ونقصد بالميكانيزمات، تطور الصفقات لأجل والتي بدورها أدت إلى ظهور أسواق لأجل، وغالبا ما يحدد السعر في السوق الحرة *marche spot* أين يتم تحديد الأسعار وفق العرض والطلب كما هو الحال في سوق روتردام، وكان أول سعر استخدم لتحديد القيمة النقدية للبترول ولما كانت أسعار النفط الخام تشكل أحد المواضيع المتميزة، يبدو من الضروري أن نبين أهم أنواع أسعار البترول، وهي كما يلي:

➤ **اولا: الاسعار المعلنة:** يقصد بها اسعلوية = رول المعلنة رسميا من قبل الشر كالتبة = رولية في السوق البتة = رولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الامريكية من قبل شركة ستاندر اندوايل، حيث تميزت السوق آنذاك في وجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة هي شركة ستاندر اندوايل (المملوكة من قبل (روكفلر) على عمليات إنتاج النفط والسعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، وذلك وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873. وفيما يتعلق بهذا السعر نوجز مايلي:

- لم يكن لدول النفط الجديدة وعلى رأسها أقطار الخليج العربي أي دور يذكر في تحديد السعر المعلن، وذلك حتى عام 1970
- لم يكن هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان سعرا يفرضه الكارتل النفطي العالمي.
- استخدام السعر المعلن كأساس لاحتساب الربح والضرائب على الأرباح التي كانت تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة. واستمر مفعول هذه الأسعار ساريا حتى عندما دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نقطية جديدة في أعقاب حل الحكومة الأمريكية لاحتكار ستاندر اندوايل عام 1911، وظهور حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام. بمعنى آخر فقط تحولت سوق النفط الأمريكية إلى سوق منافسة بدلا من احتكارها من قبل شركة ستاندر اندوايل نيوجيرسي.
- وفي العشرينات من القرن الحالي، حينما اكتشف النفط في مناطق عديدة من العالم، توحدت

¹⁶: خديم نوال، اثر تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000/2013، مذكرة بحث مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم - ، 2014-2015، ص ص 9-10

شركات النفط الكبرى في تنظيم واحد متكامل يسيطر على جميع مجالات الصناعة النفطية، حيث كان من بين ما قامت به، تحديد الأسعار المعلنة من موانئ الخليج العربي وخليج المكسيك. وكان من الطبيعي أن ترفض الدول النفطية هذه الطريقة الشاذة في تسعير سلعتها، وقد بذلت منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك منذ إنشائها في الستينات محاولات عديدة لكي يكون لها دورا استشاريا في تحديد الأسعار المعلنة لتفوتها. إلا أن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح إلا بحلول عام 1973 وفي أعقاب حرب أكتوبر عام 1974، أصبح تحديد سعر النفط من شأن الدول المنتجة فقط.

➤ ثانيا: الأسعار المتحققة (الأسعار الفعلية):

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات او حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن او تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري. وهي أسعار السوق الفعلية بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل في شبكة الكارتل الدولي. ويمثل السعر الفعلي السعر الذي كان يباع به النفط في السوق الحر، أي أنه السعر الذي كان يتفق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام وقد كان هذا النوع من النشاط يتم عادة بين الشركات الصغيرة المستقلة التي كانت تفتقر لسوق خاص بها، وعاجزة في ذات الوقت عن كسر طوق الاحتكار الذي فرضته الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع و شراء النفط. كان دخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط بداية لظهور أسعار جديدة في السوق النفطية سميت بالأسعار المتحققة، وذلك عندما منحت هذه الشركات بعض الحسومات على الأسعار المعلنة تراوحت بين (10-35) سنتا للبرميل الخام في الفترة ما بين شهر أكتوبر 1956 وشهر فبراير 1960. وقد كان الهدف وراء ذلك، منافسة شركات النفط الكبرى في سعر نفطها المعلن والذي كان يتراوح بين (1,80-2,00) دولارا للبرميل الخام.

وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه، أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية... الخ، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن الأسعار هي دائما أقل من الأسعار المعلنة

وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية، وبخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفوتها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية، وقد طبقها القطر العراقي بنجاح بعد تأميم عمليات شركة نفط العراق يونيو 1972.

➤ ثالثاً: أسعار الإشارة :

هو سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، وقد ظهر بهذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات، من القرن العشرين، نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية وقد طبقت لأول مرة من قبل قطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم 28 يوليو 1965، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار. " كما طبقتها فنزويلا، حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتباراً من يوم 1 جانفي 1967، وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقاً.

➤ رابعاً : أسعار الكلفة الضريبية :

وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب التي تضاف الى تلك الكلفة، ويسمى ايضاً بالسعر الضريبي.

هو الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات نافذة المفعول، للحصول على برميل أو طن من النفط الخام.

وفي نفس الوقت، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني "الخسارة" بطبيعة الحال.

وقد اتفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين _ حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة في أراضيها فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

حيث أن : عائد الحكومة = الربح + الضريبة

➤ خامساً : السعر الفوري :

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوراً، في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً، في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة ^{ثلاثة} ثنائية انيا برز نتيجة الاحتلال بين قوى العرض والطلب في أواخر السبعينات. ظهر هذا النوع من الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام 1978، بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقدة معها)، مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نفوط بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه، لذلك قامت شركات النفط الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام والذي تحصل عليه بطريقة أو أخرى وفق حسومات معينة في السوق الآتية للنفط أو السوق الفورية وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية عام 1978 بين (5% - 10%) من محمول صادرات النفط العالمية، ثم تصاعدت نسبتها خلال عام حيث أصبحت تتراوح

أولاً: مفهوم الطلب البترولي :

لقد تعددت التعاريف المقدمة للطلب العالمي على البترول، إذ اهتم كل تعريف بالتطرق إلى الجانب المدروس قبل الباحث أو المنظمة التي قدمته، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي :
عرفته الوكالة الدولية للطاقة على أنه: "مجموعة الخامات الموجهة للتوزيع المباشر بالإضافة إلى التزامات الموزعين من مصانع التكرير(المخزونات الأولية)".
إذ يمكن اعتبار الطلب على البترول بأنه مجموعة الكميات البترولية بمختلف أنواعها الخام والمنتجات البترولية التي يكون المستهلكين الرغبين والقادرين على شرائها لتلبية احتياجاتهم لاستعمالات عديدة ومختلفة.

كما يعرف النفط ايضاً على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة محددة بهدف تلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي أو لغرض إنتاجي. ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب العالمي على البترول ينقسم إلى :

➤ الطلب على النفط الخام.

➤ الطلب على المشتقات النفطية.

ثانياً: أنواعه :

هناك نوعين من الطلب على البترول :

➤ الطلب على النفط بغرض الاستهلاك : فالطلب على النفط الخام كما سبق القول يعتبر طلب مشتق من المنتجات البترولية المكررة لاستخدامه كوقود للتدفئة و استخدامها في قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل: قطاع المواصلات و الصناعة و توليد الكهرباء... الخ.

الجدول (2). الاستهلاك العالمي للنفط سنة 2019

	2019	2018	2017	2016	2015	
UAE	309.0	350.2	534.7	479.1	447.2	الامارات
Bahrain	31.4	34.8	31.6	31.1	30.5	البحرين
Tunisia*	117.4	113.3	102.9	93.6	92.0	تونس *
Algeria	443.9	432.6	415.7	417.7	431.5	الجزائر
S.Arabia	2269.7	2373.3	2306.4	2493.7	2551.2	السعودية
Syria*	130.0	150.4	160.7	144.3	134.1	سورية *
Iraq	918.6	897.3	750.1	679.1	643.3	العراق
Qatar	193.4	259.7	255.1	248.3	227.7	قطر
Kuwait	391.2	392.1	375.1	380.0	396.9	الكويت
Libya*	223.5	224.5	217.0	217.0	220.6	ليبيا *
Egypt	730.1	774.5	811.3	868.5	843.6	مصر
Jordan	106.2	101.7	108.9	107.9	132.5	الأردن
Djibouti	5.6	5.6	5.6	5.6	6.2	جيبوتي
Sudan	126.6	123.8	129.1	126.6	107.5	السودان
Oman	299.0	293.8	260.8	260.5	241.3	عمان
Somalia	6.0	6.0	6.0	6.0	5.9	الصومال
Lebanon	159.4	159.4	159.4	159.4	148.1	لبنان
Morocco	262.8	262.8	262.8	262.8	258.8	المغرب
Mauritania	18.2	18.2	18.2	18.2	16.4	موريتانيا
Yemen	140.5	140.5	140.5	140.5	146.8	اليمن
OAPEC	5758.2	6002.7	5960.5	6052.3	6018.7	أوبك
Other Arab Countries*	1124.3	1111.8	1091.3	1087.6	1063.6	الدول العربية الأخرى *
Total Arab Countries	6882.5	7114.5	7051.7	7139.9	7082.3	اجمالي الدول العربية

المصدر منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو

➤ الطلب على النفط من أجل المضاربة: تؤدي المضاربة إلى زيادة حجم الطلب مع ثبات العوامل الأخرى، بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى الأعلى ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع، وقد ظهرت المضاربة في سوق النفط منذ منتصف الثمانينات فيما يعرف "بالعقود المستقبلية"

ثالثا : محدداته :

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة ، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة ، ويتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل أهمها:

➤ **معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:** تعتبر الطاقة وخاصة البترول عنصر أساسي للعملية الإنتاجية و عملية التطور الاقتصادي، فالبترول محرك فعال لهذا التطور، أي ان زيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي. يعد النمو الاقتصادي أهم عامل مؤثر في الطلب البترولي وفق علاقة طردية أي أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط ، وبالعكس فان كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص ، أي أن العلاقة بين المتغيرين هم علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الآخرة .

➤ **المناخ:** قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير ، حيث أن اختلاف فصول السنة و اختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف و بين مناطق العالم، تؤدي الى اختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطالب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى سنة 2005 وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط.

➤ **النمو السكاني:** يعتبر النمو السكاني أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فان ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد. ففي سنة 1950 كان عدد السكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 كان عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط .

➤ **الاستقرار السياسي و الأمني في العالم:** الاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نفس الإمدادات البترولية، وهذا ما يدفع الدول الأكثر استهلاكا للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفا من نقص الإمدادات، وتمثلت هذه الأحداث عام 2004 في الاضطرابات العمالية في نيجيريا و الهجمات المتكررة على إمدادات النفط

➤ محاولة الإبقاء على استقرار سعر النفط من خلال الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة .

إن مرونة العرض البترولي تكون مرنة في المدى القصير والمتوسط راجع لكون استمرارية العملية الإنتاجية وبصورة متزايدة التي تؤدي إلى إمكانية تزايد العرض، وفي نفس الوقت إمكانية تناقصه، أما في المدى الطويل فقلة المرونة راجع إلى تعذر استمرارية العملية الإنتاجية البترولية التي تؤدي إلى إمكانية التناقض التدريجي للعرض البترولي، وكل هذا راجع للأسباب التالية:

- أسباب حيولوجية مثل تناقص الاحتياطي البترولي .
 - أسباب اقتصادية مثل ارتفاع كلفة الإنتاج ومنافسة أسعار السلع البديلة.
- تركز إنتاج البترول وعرضه لدى الدول النامية خاصة، من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج الأوبك، مما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في جانب العرض، والحدول الموالى يمثل تطور العرض العالمي للبترول الخام حسب المناطق.

ثانيا : محدداته :

رغم أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتبر أهم عارض للنفط في السوق العالمية إلا أن المتحكم الحقيقي في عرض البترول هي الشركات النفطية العالمية نظرا لتوفيرها لاستثمارات ضخمة وتقنيات حد مطورة في الصناعة النفطية ترفع بما إنتاجها وعرضها من النفط بالإضافة إلى شركات النفط الوطنية التي تمثل القطاع العام للدولة المنتجة وتتميز بحجم الاحتياطات النفطية التي تشرف عليها وافتقادها للتكنولوجيا الرائدة، ويخضع العرض البترولي العالمي لعدد من المحددات أهمها :

➤ **الطلب على البترول :** يعتبر الطلب على البترول من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، انطلاقا من فكرة الطلب يخلق العرض، إذ لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة.

➤ **السعر:** إن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى الزيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

➤ **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية التي تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

➤ **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** جودة المنتجات البديلة وانخفاض أسعارها تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

➤ الأوضاع السياسية و الظواهر الطبيعية: خلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1980 ، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق و أفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا

3-3- الاحتياطي البترولي:

انه وفي أول الأمر يجب التمييز بين الموارد النفطية والاحتياطيات، فالموارد النفطية هي مجموع الموارد النفطية المتاحة في القشرة الأرضية سواء كانت هذه الموارد مكتشفة أو غير مكتشفة، أما الاحتياطيات النفطية فهي تعني ذلك الجزء من الموارد القابلة للاسترجاع والاستخراج و التسويق في ظل الشروط الحالية للسوق، وهذا فإن الاحتياطي لا يعني مجرد الكمية الموجودة في باطن الأرض وإنما يعني الأبعاد الأساسية المعروض مستقبلا أخذًا بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي (العمر) الذي يأخذه الاحتياطي، وبالتالي فالاحتياطي النقطي يخضع لمتغيرين هما:

-التطور التقني.

-الشروط التي تفرضها السوق النفطية.

اولا: مفهوم الاحتياطي النفطي:

وهو الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني و تتأثر مسألة تحديد الاحتياطي النفطي بالتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية.

ثانيا: أنواعه:

إن تقدير احتياطيات النفط أو الغاز الطبيعي في العالم مسألة مثيرة للجدل الدائم، لأنه لا يوجد تحديد دقيق للاحتياطيات، متفق عليه ومقبول من طرف الجميع ولهذا تجد أربع أنواع من الاحتياطيات وهي:

-الاحتياطيات المؤكدة: تشير الاحتياطيات المؤكدة إلى الكميات من المحروقات القابلة للتحصيل والإنتاج بدرجة معقولة من اليقين، انطلاقا من المكامن المعروفة وفق الشروط الاقتصادية والتقنية المتوفرة في تلك اللحظة، يرمز لها بعض الصناعيين بالرمز p90 للدلالة على أنها يمكن أن تنتج بنسبة 90%.

الجدول رقم (3) احتياطي النفط الخام المؤكد (2015-2019)



المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول

تحتل منطقة الشرق الأوسط الصدارة عربيا باجمالي **715.74%** ، وتتمثل بالمملكة العربية السعودية، والعراق، الكويت والإمارات العربية المتحدة. وكان ثمة آمال كبيرة مبنية على منطقة بحرقزوين غير أن آخر دراسة ظهرت في الأيام الماضية ، من قبل جهة روسية معتمدة، أشارت إلى أن مجموع الاحتياطات التي من الممكن أن تظهر في بحرقزوين خلال السنوات العشر القادمة، لا تضاهي غير احتياطي دولة واحدة من الدول الأربعة السابقة.

الاحتياطات المحتملة والممكنة: فالمحتملة في الاحتياطات أو الكمية الكامنة التي يمكن الحصول عليها من الآبار المعروفة، أما الاحتياطات الممكنة هي الكميات من المحروقات القابلة للاكتشاف انطلاقاً من مكان غير محدد بدقة بعد، ويمكن أن تستخرج بشروط تقنية واقتصادية مقبلة خلال 30 سنة من المستقبل، ويرمز لها بالرمز 10 م للدلالة على أنها يمكن أن تنتج بنسبة 10%.

الاحتياطات القصوى: وهي عبارة عن الكمية المحصل عليها من جميع الاحتياطات المؤكدة والمحتملة والممكنة.

الاحتياطات غير المحققة أو غير متفق عليها: وهي احتياطات صعبة المنال وصعبة الاستخراج، والاحتمال النظري لهذا النوع من الاحتياطات ذو نسبة كبيرة من الاحتياطات السابقة، قدر في المؤتمر العالمي بيونس آيرس عام 1991 بحوالي 176 مليار طن، مقسمة بين كندا، مجموعة الدول المستقلة، CEI.

عموماً، ورغم المصطلحات المستخدمة في العديد من الدراسات، فإن الاحتياطات المؤكدة هي المعتمدة في أغلبها، أي تلك الاحتياطات التي تم تقديرها بصورة تحالية، وتمت جميع الشروط التقنية والاقتصادية لغرض إنتاجها وتسويقها.

ثالثاً: محدداته:

إن تقدير حجم الاحتياطي البترولي يتوقف على مجموعة من العناصر أهمها:

- قياس حجم الطبقة الحاملة للبترول وذلك بتحديد مساحتها وسمكها.
- تحديد نسبة مسامية و نفاذية الطبقة الحاملة للبترول من خلال اضمحلال نسبة الفراغات التي تتخلل صخور هذه الطبقة والتي عادة ما تكون مملوءة بالسوائل والغازات
- نوعية الأساليب والمعدات المستخدمة في البحث والتنقيب عن البترول ومدى تطورها يساعد في دقة تحديد الاحتياطي.

4-العوامل المؤثرة على أسعار البترول:

يوجد هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تحركات أسعار البترول الذي أصبح سلعة سياسية على عكس معظم السلع التي تباع في الأسواق العالمية، وهناك عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى قوانين العرض والطلب ما يحويه كل متغير من عوامل أخرى مؤثرة بدورها، فيمكن إجمال أبرزها في العوامل التالية:

1-4- العرض والطلب على البترول في العالم: لقد تصاعد الطلب على الطاقة في العالم، بشكل مستمر، بمعدلات سنوية تتغير بين عام وآخر، حدود (1.5-2) %، ففي عام 2003 بلغ الطلب على البترول نحو 78.8 مليون برميل يوميا، وفي عام 2004 بلغ 82.2 مليون، وفي عام 2005 بلغ 83.4، وفي عام 2006 ارتفع الطلب إلى 84 مليون برميل، ويمكن القول بداية ، أن عرض البترول ما زال يزيد بقليل على الطلب العالمي، وهذه تمثل حقيقة تفند ادعاءات الغرب ومستهلكيه حينما يتحدثون عن أن أحد أهم أسباب نقص الطاقة هي قلة العرض. وقد بلغت نسبة التصدير من دول (الأوبك) في سنة 2005 نحو 40%.

غير أن المصدر الرئيسي يتمثل بالدول خارج نطاق (الأوبك)، وكون نפט الأوبك بمثابة النفط المتمم. ويتراوح هامش الزيادة ما بين الـ 1.51 مليون برميل يوميا

2-4- المضاربة في أسواق النفط: أسعار النفط تعاني من المضاربين في أسواق النفط، فالبعض يشتري ويبيع النفط بالسوق الفورية، والبعض الآخر يمارس عمله في الأسواق المالية والأسواق الآجلة ذات الصلة بالنفط.

يعد الأثر الكلي للمضاربة بنوعها يمثل في اتساع تارجح الأسعار بين الارتفاع والهبوط، معنى هذا عندما تقل الكميات المعروضة في الأسواق يتجه السعر نحو الارتفاع إلى مستويات أعلى مما كان يمكن أن تبلغه فيما لو لم تنشط عمليات المتاجرة بقصد المضاربة، كما أنه حين يزداد المعروض من النفط يميل السعر إلى الانخفاض إلى مستويات أقل مما كان يمكن أن تحبط إليه من دون تدخل المضاربين. وفي رأي البعض أن أسعار البترول أصبحت أشد تقلبا في أعقاب المضاربة في حجم المعاملات المالية في البترول، والسبب في ذلك أن المضاربين الذين يشترون المشتقات المالية ويبيعونها لا يلتزمون بتسليم النفط أو استلامه مثلما يلتزم التجار في سوق البيع الفوري.

3-4- المخزون النفطي الأمريكي: يعد من العوامل الرئيسية المؤثرة على أسعار البترول أيضا، وذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة، هما المعهد الأمريكي للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية، لتحديد مخزون النفط الخام، والمشتقات النفطية، بالتالي فإن أسعار البترول تتبدل تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين. وهكذا يتولى الصعود والهبوط أسبوعيا في أسعار البترول، وليس بشكل سنوي كما كان يشمل سابقا.

4-4- التنظيمات الدولية: من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول:

➤ منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC: ترجع فكرة قيام هذه المنظمة إلى نهاية الستينات وبالذات عام 1959 ومطلع عام 1960 عندما تمادت الشركات الاحتكارية في تخفيض أسعار النفط الخام المصدر من الدول المنتجة إلى حد النصف تقريبا مما ألحق أضرارا مادية فادحة في اقتصاديات دول الإنتاج فما كان عليها إلا التفكير في إيجاد صيغ جديدة تكفل مصالحها العليا وتحول دون تبديد

موارد ثرواتها، وقد بادرت فنزويلا في أبريل 1959 في القاهرة بدعوة الدول العربية المنتجة للنفط الاشتراك في منظمة واحدة هدفها الأساسي: تحقيق الاستقرار لأسعار النفط في المستوى الذي يحمي اقتصاديات الدول المصدرة من أخطار تقلبات الأسعار، وبناء على ما قمت به فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 14 و10 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC) وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في:

الإبقاء على أسعار البترول الذي يستغله للكارتل الدولي للبترول خارج حدودها في مستوى مرتفع، و حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

➤ **الوكالة الدولية للطاقة (IEA):** هي منظمة دولية تمثل احتكار المستهلك للنفط، تأسست بعد أزمة الطاقة 1973 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية في 15 نوفمبر 1974 وهي منظمة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والسمية. وهي تهدف في الأساس إلى تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال تشجيع أعضائها على الاحتفاظ على المخزون التجاري والاستراتيجي كبير من النفط تستطيع به التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الانتاج دول الأوبك. قلة العرض النفطي، تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها".

4-5-عوامل الجيو سياسية :

تؤثر الاضطرابات السياسية في مناطق انتاج النفط بشكل مباشر على تقلبات اسعار النفط و من ابرز الامثلة:

- قيام روسيا بإيقاف إمدادات الغاز إلى أكرانيا، وهي أول بادرة من نوعها تسجل في محال استخدام صادرات الطاقة لاعتبارات سياسية، للضغط على دول أخرى واعتبر ذلك مؤشرا سلبيا.
- نشوب النزاع المسلح على نيجيريا، والذي لم تنزل أثاره مستمرة حتى الآن.
- تصاعد مشكلة الملف النووي الإيراني.
- الاضطرابات السياسية والأمنية في العراق وهبوط معدلات التصدير منه¹⁹

¹⁹: خديم نوال، اثر تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000/2013، مرجع سابق ذكره، ص ص 29-

الخاتمة :

تعتبر أسعار البترول بكونه سلعة استراتيجية التي لطالما اهتمت الدول بتسعيره كونه يشكل أهم محرك للتنمية الاقتصادية للدول المنتجة له، وأحد أهم مصادر الطاقة بالنسبة للدول المستهلكة له .

تم التطرق من خلال هذا الفصل الى اهم مفاهيم وخصائص النفط وتسعييره في الاسواق البترولية واهم العوامل المؤثرة والمحددة لسعر البترول والتي سببت أن تقلبات الأسعار سمة ثابتة في أسواق البترول ومنها ما ينسب الى خصائص وتعقيدات هذه الأسواق وبالتالي لا مفر منه ،هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الأزمات كالازمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا التي ادت الى آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي والتي اثرت بشكل غير مباشر على أسعار البترول وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي العالمي بصفة مباشرة مخلفة بذلك تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الذي ادى الى انخفاض معدل الطلب العالمي على البترول هو الآخر مشكلا بذلك تذبذب في أسعار البترول.

الفصل الثاني

أثر جائحة كورونا على تقلبات أسعار البترول في الجزائر

مقدمة :

يعتبر البترول المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، وهو من الدعامات الأساسية لكل اقتصاديات العالمية ويعتبر أحد أهم مصادر الطاقة منذ مطلع القرن العشرين وما يلاحظ على أسعار البترول أنها متقلبة نتيجة لعدة عوامل خاصة منها الطلب والعرض على هذه السلعة الإستراتيجية، حيث تشكل عائدات البترول مصدرا مهما للعديد من الدول التي يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية بالاقتصاديات الريعية، والجزائر من بين هذه الدول حيث تعتمد الجزائر على مداخيلها البترولية في تمويل برامجها التنموية و إنفاقها العام، غير أنها تخضع في تحصيلها لأسعار البترول في السوق العالمية التي تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار .

فلأزمة الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا هي بدورها اثرت بصورة غير مباشرة على الاسواق النفطية العالمية و التي تسببت في أزمة منقطعة النظر على الاقتصاد الجزائري و التي أدت إلى تراجع معدلات نموها الاقتصادي بسبب حالة الركود والكساد التي تمخضت عن تداعيات هذه الجائحة .مما أدى إلى تكبيد الاقتصاد الوطني خسائر ضخمة .

وعليه فيما يأتي سيتم التطرق الى اثر تقلبات اسعار البترول علي بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مع الإشارة إلى كل من الاستثمار،النموالاقتصادي والبطالة مرورا إلى كل من السياسات التي انتهجتا الحكومة الجزائرية لمواجهة الازمة الاقتصادية التي خلفها وباء كورونا وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : اثار جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر .

المبحث الثاني: السياسات التي انتهجتهاالجزائر مواجهة تقلبات أسعار البترول في ظل جائحة كورونا .

المبحث الاول : اثار جائحة كورونا على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر .

إن النمو الاقتصادي الجزائري له علاقة وطيدة بعائدات المحروقات التي تمثل نسبة كبيرة من حجم الصادرات الإجمالية . فالجزائر تعتبر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط. أي ان كل عامل يهدد استقرار مستوى اسعار البترول يؤدي الى التأثير على النمو الاقتصادي الوطني بصورة مباشرة.

المطلب الاول : تداعيات الأزمة على أهم المتغيرات الاقتصادية :

اولا : تأثير الجائحة على النمو الاقتصادي :

1-تعريف النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي من أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، فهناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي نذكر البعض منها كما يلي:

- يعرف على انه الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي او الصافي لقيمة الحقيقية .
- كما يعرف ايضا على انه ارتفاع طويل الاجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة و متنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها , وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني و التعديلات المؤسسية و الايديولوجية التي يحتاج الامر اليها.²⁰

2- تداعيات جائحة كورونا على معدل النمو الاقتصادي :

في تقريره الأخير حول متابعة الوضع الاقتصادي في الجزائر (أكتوبر 2019) اشار البنك العالمي الى تسجيل نمو في الناتج الداخلي الخام الجزائري 259.20 مليار دينار لسنة 2018 ليحقق بذلك نسبة نمو تقدر بـ 4.1% ، ليرتفع سنة 2019 على النحو التالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي 284.20 مليار دج اي ما يعادل 0.8% .

و حسب ذات المصدر فقد بقي هذا النمو في مستوى 5.1 بالمئة خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 ويعود هذا الركود اساسا الى النمو "البطيء" لقطاع المحروقات اضافة الى انكماش النشاط الاقتصادي مما أدى الى تراجع تطور النمو في القطاعات خارج المحروقات. وأدت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5% وسط إجراءات إغلاق صارمة لاحتواء كورونا، مع انخفاض - متزامن - في إنتاج الهيدروكربونات، والبترول بانخفاض الإنتاج إلى ما دون حصة أوبك الخاصة بالجزائر. وقد تأثرت القطاعات كثيفة العمالة، مثل الخدمات والبناء - التي تركز إلى حد كبير في الاقتصاد غيرالرسمي عميقا ، ، مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتا ، أو

²⁰:علي، مكيد ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الاقتصادية، العدد 17، جامعة المدية، 2020/06/01، ص 127، تاريخ التصفح 2022/05/22

بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض المؤقت في أسعار النفط، إلى جانب تراجع حجم الصادرات، في هبوط حاد في عائدات صادرات الهيدروكربونات.²¹

بعد تراجع النشاط الاقتصادي الذي ميز سنة 2020 نتيجة الانعكاسات جائحة كورونا، سجل الناتج الداخلي الخام انتعاشا خلال الثلاثي الثالث 2021 بزيادة سنوية قدرها 3.4 بالمائة بعد انخفاض بلغ 5.1 خلال نفس الفترة 2020.²²

ثانيا: الآثار المترتبة للجائحة على معدل الاستثمار:

1- تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار على أنه "استعمال المال سعيا لتحقيق الربح"²³

2 - تدعيات جائحة كورونا على معدل الاستثمار:

لقد أعلنت حصيلة قطاع الطاقة الجزائرية انخفاض فاتورة استيراد المنتجات البترولية الى أقل من 700 مليون دولار أي بـ50 بالمائة مقارنة بواردات سنة 2019 وهو ما يمثل حجم 1.3 مليون طن مقابل 2.5 مليون طن في 2019، أي بانخفاض بنسبة 49 بالمائة في معدل استثمارات الوطنية، ومن جهة أخرى فإن للإنتاج الأولي المسوق للمحروقات بلغ حسب أرقام الوزارة المعلنة عنها، 142 مليون طن مكافئ نهاية 2020، مقابل 157 مليون طن نفط مكافئ خلال سنة 2019، أي بانخفاض قدره (-10 بالمائة).²⁴

ونتيجة لنقص الاستثمار، انكمش قطاع المحروقات بنسبة 2.1% نويا منذ عام 2010، وأدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى تقلص أحجام الصادرات، التي تراجعت بنسبة 2.8% نويا في المتوسط نظرا للتغيرات في أسعار النفط، بلغ متوسط العجز في المعاملات الجارية والموازنة 13% و11% من إجمالي الناتج المحلي منذ بداية صدمة النفط في عام 2014. ويشهد الإنفاق العام الحقيقي الذي طالما كان دافعا للنمو انخفاضا²⁵

في عام 2019، أدى الحشد الاجتماعي الذي طال أمده وطول مدة الانتقال السياسي إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وتثبيط النشاط. وتباطأ الاستهلاك، وكذلك الاستثمار، وإن كان بشكل أكثر وضوحا. وبالتالي، تراجع النمو في قطاعات الإنشاء، والزراعة والخدمات التجارية. وفي

²¹: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1>، البنك الدولي، يوم 2022/05/22، الساعة 13:03

²²: <https://www.aps.dz/ar/economie>، وكالة الأنباء الجزائرية، يوم 2022/05/22، ساعة 13.45

²³: محمد علي سميران، تحفيز الاستثمار في الفقه الإسلامي، مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية، المجلد 12، العدد 1، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 178.

²⁴ <https://www.aps.dz/ar/economie/99981-20-2020>، وكالة الأنباء الجزائرية يوم 2020/04/09 الوقت 16:05.

²⁵ <https://www.albankaldawli.org>، البنك الدولي في الجزائر. يوم 2020/04/09 الساعة 18:20.

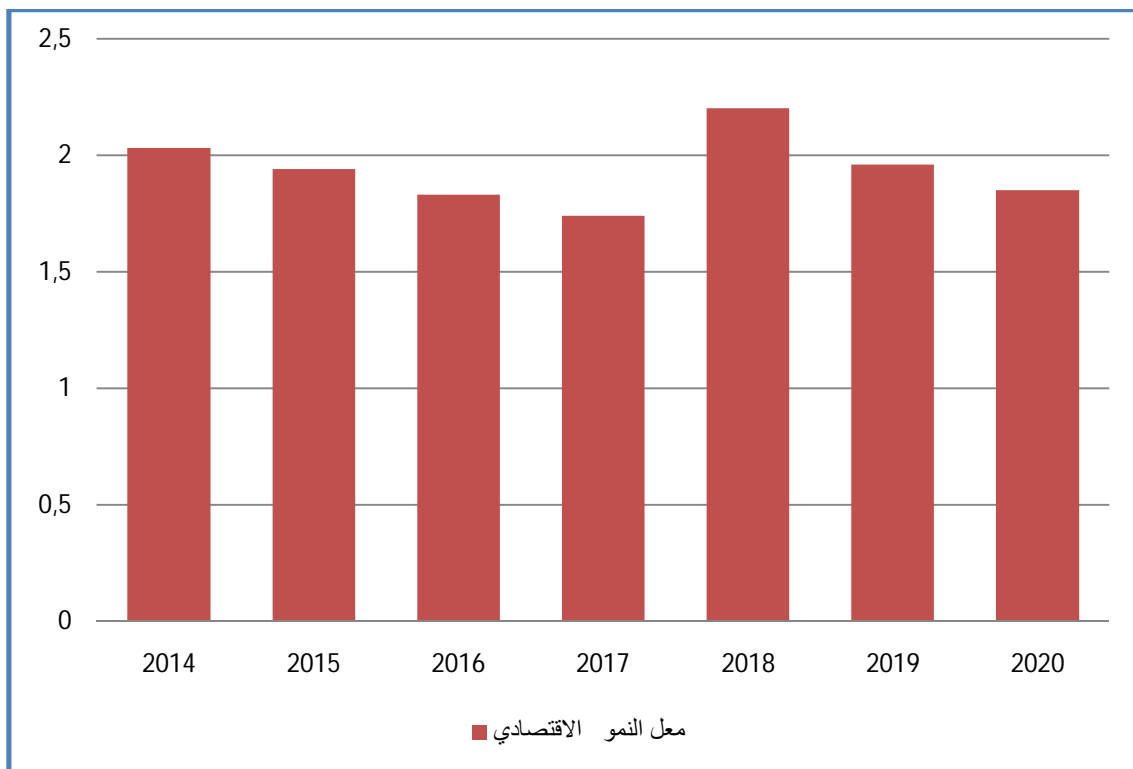
حين تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالمحروقات إلى 2.4%، تقلص إجمالي الناتج المحلي للمحروقات بنسبة 4.9%.

جدول (4): يوضح تطور معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2020-2015)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1.125	1.381	1.466	1.206	1.589	0.688	1.525	معدل الاستثمار
1.85	1.96	2.20	1.74	1.83	1.94	2.03	معدل النمو الاقتصادي

المصدر: منظمة الاقطار العربية

شكل (6): تطور معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2020-2015)



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول. استخدام برنامج Excel

من خلال الشكل البياني و معطيات الجدول يتضح لنا انه هنالك انخفاض في معدلات الاستثمار و خصوصا في لسنوات الاخيرة ومع انتشار فيروس كورونا المستجد. و صاحب هذا الانخفاض في معدلات الاستثمار انخفاضا مباشرا على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث سجل

قيما جد منخفضة خلال السنوات الاخيرة. 2019 و 2020. مما انعكس ذلك على معدل النمو الاقتصادي الوطني وذلك على غرار السنوات التي سبقتها .

ثالثا : الاثار المترتبة عن جائحة كورونا على معدل البطالة :

يعتبر مفهوم البطالة الذي اخذ أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل ، لذا استحوذ موضوع البطالة على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم على الساحة الدولية ، لدى لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد و الاجتماع الا وتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

1- تعريف البطالة :

توجد عدة تعاريف للبطالة من أهمها :

- تعرف البطالة على أنها عدد الاشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل .
- "تعرف البطالة على أنها حالة عدم وجود عمل لطالبيه ، رغم الرغبة فيه و البحث عنه .أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل ألا أنهم قادرين على العمل و راغبين فيه و باحثين عنه ولا كنهم لا يحصلون عليه."²⁶

2- تداعيات جائحة كورونا على معدل البطالة :

- توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020 ، مما رفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المائة ، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة كان عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر لتسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريته و مرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ 20.1% في قانون المالية 2020، سينعكس أليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة.
- ارتفاع معدلات البطالة ناتج تسريح العمال وتوقف الشركات عن العمل حيث صرح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الياشي جعبوب بمجلس الأمة أن عروض العمل تراجعت من 437 ألف عرض عمل في سنة 2019 ، إلى 300 ألف في 2020 بنسبة . 30 % وأن 80 % من عروض العمل

²⁶: قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، عدد: 00 ، جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف- ، السنة 2018، تاريخ التصفح: 2022/05/15.

يوفرها القطاع الخاص في قطاعات البناء والري والخدمات والأشغال العمومية والصناعة، بينما يساهم القطاع العمومي بنسبة % 20 فقط من عروض العمل. كما صرح أن السوق المحمية فقدت حوالي 51 ألف وظيفة خلال 2020 ، بسبب غمق مصانع، ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وأسباب سياسية أخرى²⁷.

اثر جائحة كورونا على السياسة المالية :

ويمكن تعريف اسياسة المالية على النحو التالي :
يقصد بالنفقة العامة "كل المبالغ النقدية التي تقوم الدولة او السلطات الادارية المختصة بانفاقها بهدف اشباع حاجة عامة"
ويتبين من جلال هذا التعريف ضرورة ثلاثة عناصر هي : انفاق مبلغ نقدي، صدور هذه النفقة عن شخص معنوي عام ، استخدام هذه النفقة لتحقيق منفعة عامة ، وذلك حتى يمكننا القول بأننا بصدد نفقة عامة .

رابعا :اثر جائحة كورونا على انعكاسات الأزمة على السياسة المالية:

. وتعتمد الجزائر على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98 بالمائة، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 بالمائة من الجباية البترولية، و عليه فالميزانية شيدت عجز متواصل في ظل جائحة كورونا. في ظل هذه المعطيات، إذ كان متوقعا قبل أزمة كورونا عجز ب 13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الأزمة قد يتفاقم العجز إلى مستويات قياسية.
واستنادا إلى قانون المالية 2020 فقد تم توقع ما قيمته 2800 م.دينار كجباية بترولية، ولكن الواضح مع انهيار أسعار النفط و تقلص الطلب العالمي عليه، سيتم تحصيل نسبة اقل من المتوقع قد تصل إلى النصف مقارنة مع السعر المرجعي، وهو ما سيضاعف العجز الذي من الممكن أن يصل حدود 26 مليار دولار.
كما تم اقتناء وسائل الحماية من فيروس كورونا من الصين، تتمثل في 8.5 مليون كممامة من نوع ثلاث طبقات و 100.000 كممامة مرشحة من نوع (FFP2) ، ثم حصة أخرى من المعدات الطبية وتشمل الشحنة اخرى التي تقدر ب 30 طن وسائل الحماية 500 ألف كممامة من نوع (FFP2) وأجهزة تشخيص فيروس كورونا (40 ألف مشخص) وأجهزة تنفس اصطناعي 100 (جهاز).
كما تم صرف نفقات إضافية من خلال توفير السلع والمواد الغذائية لولاية البلدية نتيجة الحجر الكلي الممارس عليها، وتم إعطاء عديبي الدخل والعاطلين عن العمل والذين تم توقيفهم عن العمل احترازا قيمة 10000 دج في جميع الولايات و الذي من شأنه أن يضعف الخزينة العمومية ويؤثر سلبا على ميزانية الدولة.
كما تم إجلاء المواطنين العالقين في الدول الأخرى من خلال تنظيم رحلات جوية، وتخصيص فنادق ومنشآت صحية عمومية وخاصة لاستقبال العائدين و التكفل بهم طيلة فترة الحجر الصحي هو استنزاف لقدرة الدولة من النفقات.

²⁷. سفيان هواري ، فاطمة نقال، تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد:

2، العدد: 2، جامعة وهران 2، 2021. تاريخ التصفح: 2022/04/23، ص814.

كما تم تطبيق اجرائات تقشفية اثرت سلبا على الاقتصاد من خلال تقليص الميزانية إلى % 30 ثم %50 مع إلغاء الضريبة على المداخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دج ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دج. على الرغم من الأزمة وهي اجراءات ليست في صالح الاقتصاد .
والواضح أن النمو الاقتصادي سينخفض أكثر خاصة في ظل انتشار الفيروس، وبالتالي عدم فعالية السياسة الميزانية ببشقيها النفقات و الإيرادات .

جدول رقم (5): يمثل معدلات البطالة و الانفاق الحكومي في الجزائر خلال السنوات (2014-2020)²⁸

السنوات	حجم الانفاق الحكومي	معدل البطالة %
2014	9.67439 E +12	10.6000004
2015	1.04673 E +12	11.1999998
2016	1.10637 E +13	10.1999998
2017	1.27106E +13	11.99600029
2018	2.07745 E+13	12.14500046
2019	2.17434E+13	12.349
2020	1.52203 E +13	14.2

المصدر: يوسف إيمان. جعفري أسماء. تطور كل من الانفاق الحكومي وعدد السكان ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2020). مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية - بحوث و دراسات - . المجلد 08 العدد 02. الجزائر. 2021. ص 68.

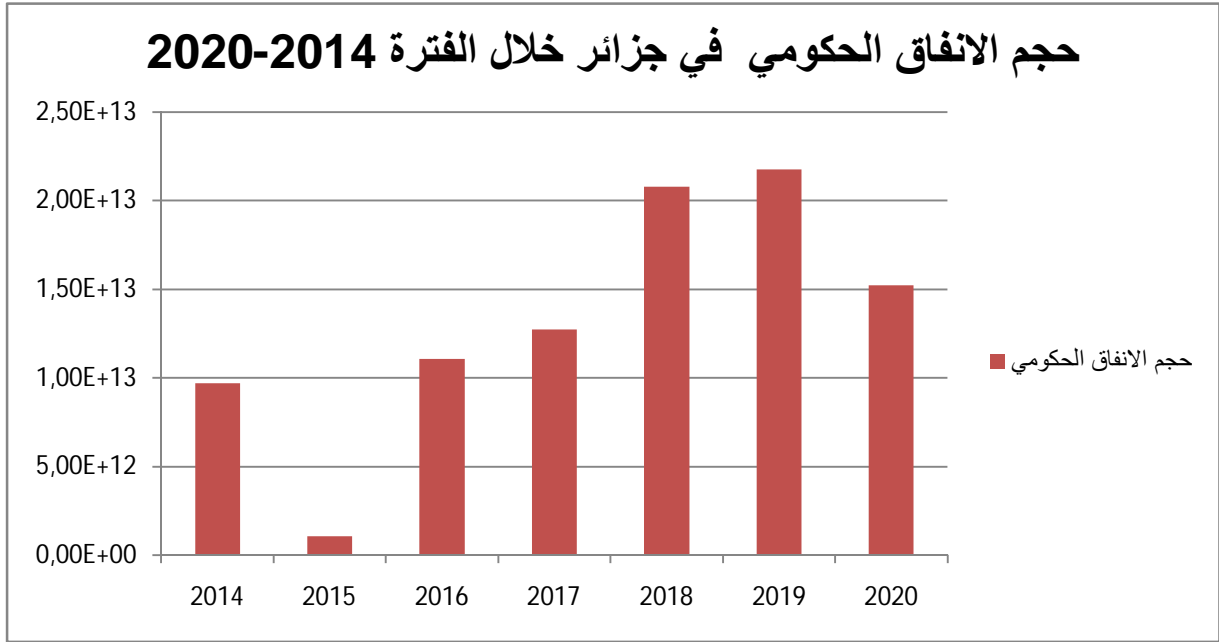
تحليل الجدول أعلاه :

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر قد بذلت كل مجهوداتها من اجل لحد من التقليل من ظاهرة البطالة ، والتي تسارعت وتيرتها خاصة خلال أزمة جائحة كورونا والتي أدت الى انهيار الاسعار البترول في الاونة الاخيرة . مسبا ضعف في القدرة التمويلية ، بحيث تشكل المحروقات نسبة 95% من إيرادات الجزائر من جهة اخرى .

لكن خلال سنة 2020 قد انخفض الانفاق الحكومي بنسبة 30% مقارنة مع سنة 2019 حيث انخفضت كل من إيرادات النفط في السنوات الاخيرة سلبي على ميزانية الدولة . وتفاقم الوضع مع تفشي فيروس كورونا ، حيث انهارة اسعار البترول و مشتقاته . مما جعل مشكلة البطالة في تزايد مستمر إضافة الى بعض العمال الذين فقدوا وظائفهم خلا الجائحة .²⁹

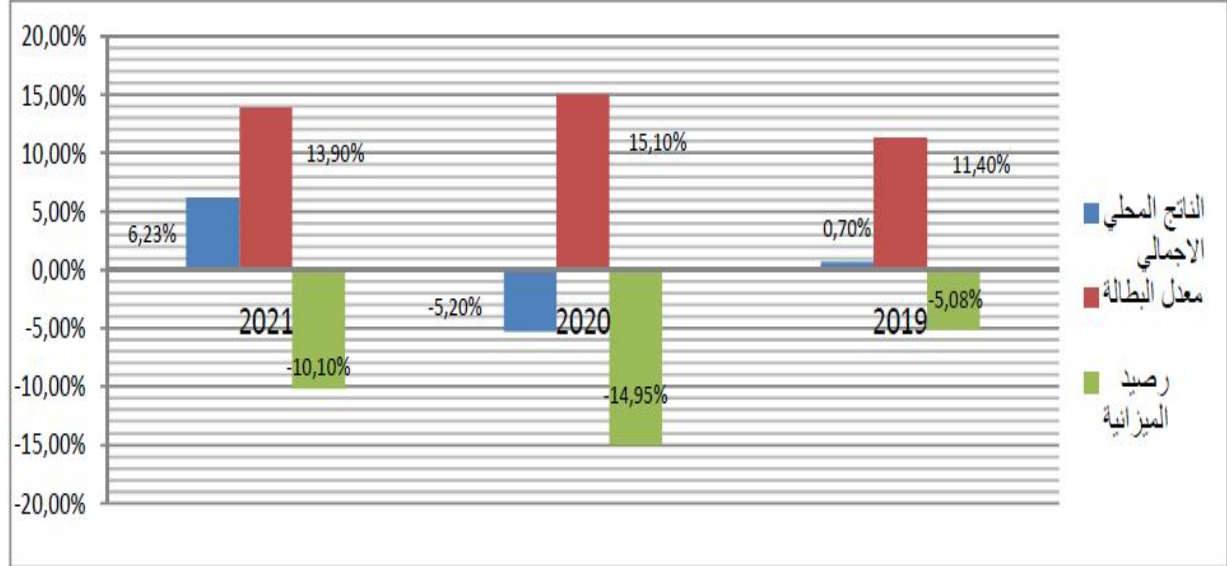
²⁸: يوسف إيمان. جعفري أسماء. تطور كل من الانفاق الحكومي وعدد السكان ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2020). مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية - بحوث و دراسات - . المجلد 08 العدد 02. الجزائر. 2021. ص 68.
²⁹ من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

الشكل (7) :يوضح حجم الانفاق الحكومي خلال الفترة (2014 الى غاية 2020)



المصدر: اعتمادا على الجدول اعلاه. استخدام برنامج Excel.

الشكل (8) : يمثل النمو المحلي الاجمالي و البطالة مقانة مع ميزانية الدول خلال 2019-2021



المصدر: asjp.cerist.dz/en/article/138³⁰

³⁰: سيداعمر الزهراء بللعمما أسماء. قراءة في تداعيات الافةقتصادية لجانحة كورونا على الجزائر - الاثار والاجرائات. مجلة الاقتصاد الادارة والاعمال. المجلد4 العدد02.جامعة أحمد دراية -أدرار -الجزائر. ص. 144. 515/42/138772. <http://www.asjp.cerist.dz> في 2022/05/07 الساعة 13:43

خامسا انعكاسات الازمة على السياسة النقدية:

1- تعريف السياسة النقدية:

من اهم تعريفاتها:

➤ تعتبر السياسة النقدية من اهم الادوات السياسة الاقتصادية الكلية ، التي توضعها الدولة بهدف تحقيق مجموعة من الاهداف من اجل توجيه النشاط الاقتصادي ولغرض تحقيق مجموعة من الاهداف السياسة الاقتصادية للدولة ، حيث ينتقل اثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي عن طريق الادوات و الاساليب المستخدمة بشكل يضمن تحقيق الاهداف المسطرة .

➤ هي السياسة التي تستهدف الحفاظ على الاوضاع النقدية الائتمانية الملائمة في ظل اقتصاد سليم الذي يتميز بعمالة عالية و معدل نمو جيد و يمكن المحافظة عليه ،

واستقرار اسعار صرف العملة الوطنية بالعملة الاجنبية .

2- الاثار المترتبة لجائحة كورونا على السياسة النقدية :

حيث وبعد انتشار الأزمة و استمرارها ، قرر البنك الجزائر باجراءين هما :

- تخفيض معدل الفائدة التوجيهي بمعدل 0.25 بالمائة.

- تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 6% الى 3% .

ما يعني أن المصارف ستضخ نصف احتياطها من العملة الصعبة والدينار في السوق المصرفية، وتعد هذه المرة السادسة التي يقرر فيها بنك الجزائر التدخل لتعديل سقف احتياطي المصارف العمومية والخاصة خلال 35 شهرا.

كما أشار البنك المركزي إلى أن قراراته "ستسمح بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة، وهو

ما يهدف إلى تشجيع البنوك للاقتراض من البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة، كما تسمح بتحرير جزء من سيولة البنوك المجمدة كاحتياطات إجبارية في مواجهة الأزمة، لتجنب ظهور تصاعد مفاجئ في الطلب على سحب الأموال بسبب حالة الخوف من تفشي فيروس كورونا.³¹

³¹: سفيان هواري ، فاطمة نقال، تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر، مرجع سابق ذكره ،ص 816.

سادسا : اثار جائحة كورونا على الناتج المحلي الخام

1- تعريف الناتج المحلي الخام (PIB).

- يعرف الناتج المحلي الخام علي انه مجموع القم النقدية الداخلية الجارية لاقليم ما ، من السلع والخدمات المنتجة ، خلال فترة زمنية محددة . الغالبا ما تكون السنة.
- "PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة وذلك بغض النظر عن كل العناصر التي ساهمة فيه . سواء أكانت وطنية أو أجنبية".³²

2- الاثار جائحة كورونا على الناتج المحلي الخام .

أدت ازمة جائحة كورونا في بداية سنة 2019 أي اثار سلبية مباشرة من جهة ، ومن جهة اخرى غير مباشرة فقد كانت هنالك ازمة مالية خانقة للاقتصاد الجزائري .نتيجة انخفاض في مداخيل البترول ادي الى تعذر الدولة على القيام بضمانات التمويل الاقتصاد الوطني كما كانت عليه قبل حصول جائحة كورونا .مما انعكس سلبا على مستوى دخل المواطنين ، ومستوى التوظيف بسبب انخفاض في الانتاج المحلي الخام .ومع تناقص حجم الاستثمارات ادى الى ركود في القطاعات المنتجة .خاصة في قطاع الاشغال العمومية ، البناء وقطاع الصناعة . فات جائحة كورونا اثر سلبيا على معدلات نمو في الناتج المحلي الخام و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول : (6) يمثل نصيب متوسط الفرد من الناج المحلي الخام و اسعار النفط في الجزائر خلا الفترة (2014 الى غاية 2020)³³

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
متوسط نصيب الفرد	5468	4160	3894	4081	4188	3910	3232
نسبة التغيير	0.15-	23.92-	6.40-	4.8	2.26	6.62-	17.32-
سعر برميل النفط	100.23	53.06	45.00	54.05	71.5	64.49	41.5

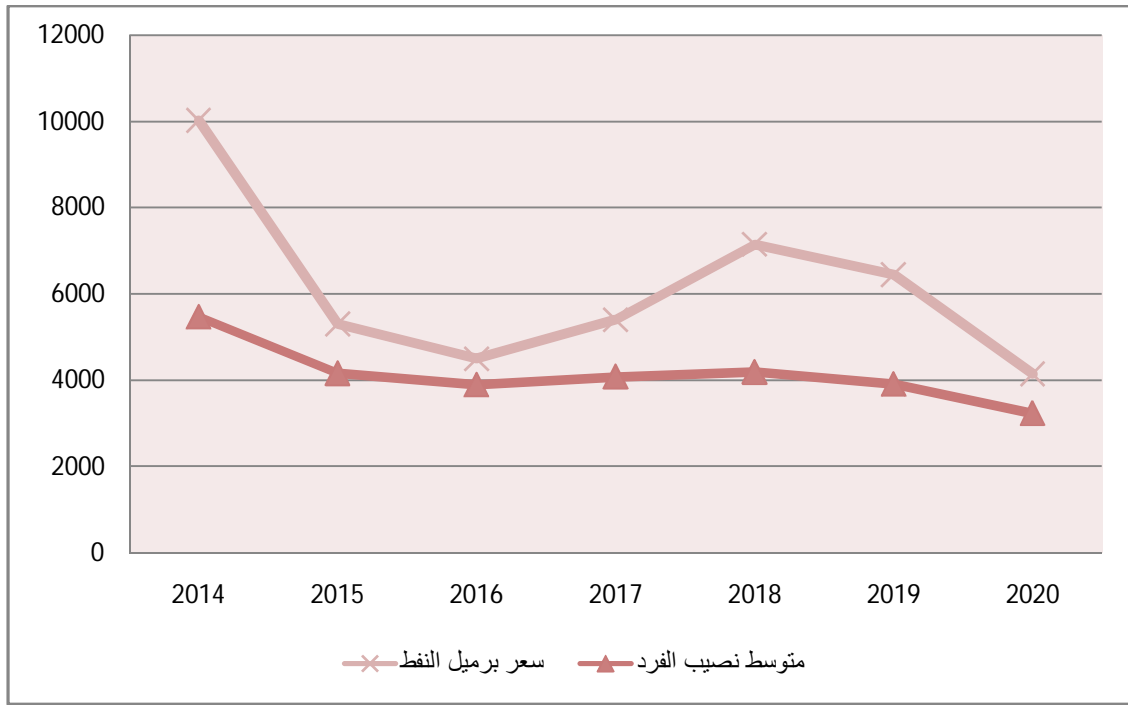
المصدر: أحممية خالد.مايدة محمد فيصل . اثار تقلبات اسعار النفط العالمية في ظل جائحة covid-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020).ص 59

³²: خديم نوال .مرجع سابق .ص 56

³³أحممية خالد.مايدة محمد فيصل . اثار تقلبات اسعار النفط العالمية في ظل جائحة covid-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020). المجلة الاقتصادية والتنمية المستدامة .المجلد04.العدد2(2021).جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- الجزائر يوم.2022/04/16.ص59. <https://eu.dokworkjiface.com>

- تشير كل من بيانات الجدول اعلاه و ، ان الجزائر قد سجلت تراجع مستمر في مستوى الناتج المحلي الخام خلال الفترة وكان هنالك إنكماشاً ما يعادل 23.92% ما بين سنتي 2014 و 2015. ويرجع هذا الانكماش إلى تراجع كل من اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية .
- كما كان هنالك انخفاض في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر في سنة 2020 بحوالي 3232 دولار امريكي ا انخفاض قدر بنسبة -17.32% مقارنة مع سنة 2019 التي بلغت 3910 دولار امريكي . بينما يعود سبب التراجع خلال هاتين السنتين الى كل من الاجراءات و التدابير الوقائية التي اتخذتها الجزائر من مكافحة لجائحة كورونا (كوفيد-19) ، مما جعل عدة قطاعات المنتجة الى التوقف وتسريح العمال من مناصبهم . كما اثرت جائحة كورونا بشكل كبير على الاسواق العالمية للبتروول بحيث سجلت انخفاضا بنسبة 41.5 دولار امريكي ³⁴ .

الشكل (9): التمثيل البياني يمثل نصيب متوسط الفرد من الناج المحلي الخام و اسعار النفط في الجزائر خلا الفترة 2014-2020



المصدر: اعتمادا على الجدول اعلاه .استخدام برنامج excel.

تحليل كل من معطيات الجدول و الشكل البياني :

بالاعتماد على معطيات الجدول و الشكل البياني نلاحظ ان هنالك علاقة طردية ما بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام و متوسط سعر البرميل من النفط ، و تتأثر الجزائر كنظيراتها

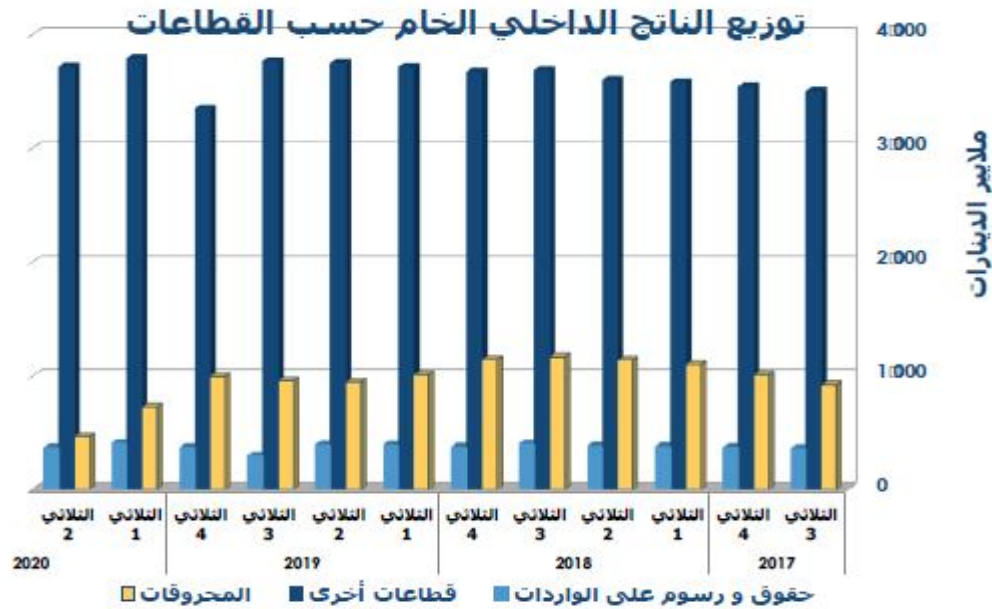
³⁴ من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول .

من الدول المصدرة للبترول بصفة عامة بكل من تداعيات انخفاض اسعار النفط ومشتقاته في السواق العالمية .

ان جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتي انتشرت في العالم كان لها اثر كبير في اقتصاديات الدول و بالدرجة الاولى على الدول التي تعتمد في اقتصادها على المحروقات (الاقتصاد الريعى) . فكل ما نتج من التدابير الوقائية والاحترازية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية من مكافحة الاثار السلبية لجائحة كورونا قد اثر على مستوى الدخل الفردي من الناتج المحلي الخام في الجزائر.³⁵

- وفيما يلي بعض الإحصائيات تعبر عن كل من تغيرات الناتج المحلي الخام في لجزائر

الشكل رقم (10): تمثيل البياني الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية 2014-2020³⁶



المصدر: بنك الجزائر. النشرة الإحصائية الثلاثية. رقم 53 مارس 2021: ص 26 Banc-of-algeria.dz/pdf/Bulletin53

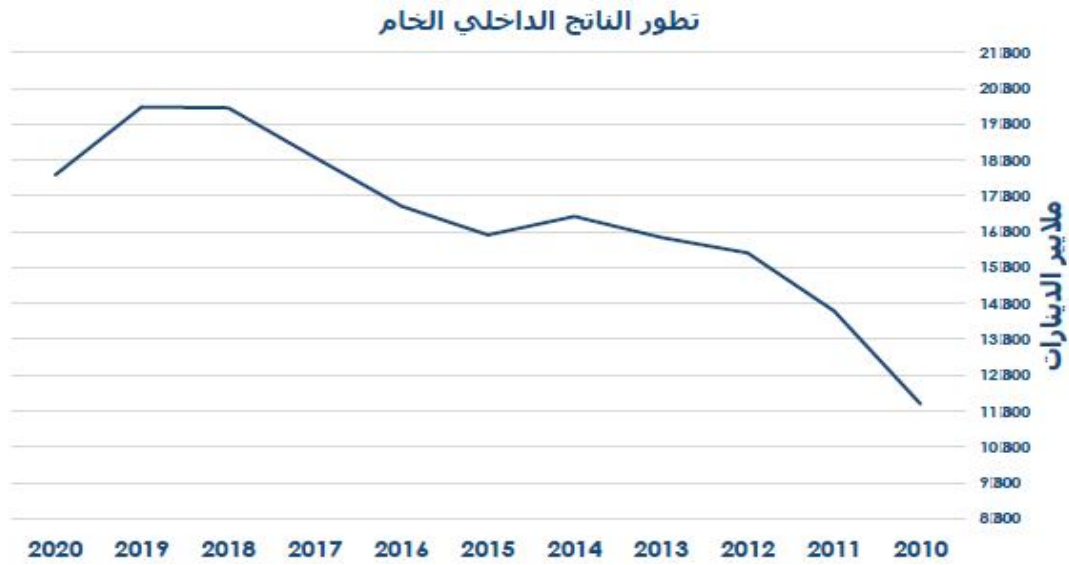
- انطلاقا من الشكل البياني اعلاه و الذي يمثل كل من توزيع الناتج الداخلي على القطاعات بحث نلاحظ ان معدلات الناتج الخام في تزايد مستمر من الثلاثي الثالث من سنة 2017 الى غاية بداية الثلاثي الاول من سنة 2019 .

- كما سجل تراجع في قطاع المحروقات خلال السنوات الاخيرة .وهذا التراجع قد يرجع الى نقص كمية الطلب على المحروقات تزامنا مع جائحة كورونا التي مست كل القطاعات من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الى ان سجل قطاع المحروقات ادنى قيمة له في كل من الاسواق الوطنية والعالمية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020.

³⁵ من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول و الشكل البياني.

³⁶ بنك الجزائر. النشرة الاحصائية الثلاثية. رقم 53 مارس 2021: ص26 <http://www.Bank-of-Alegria.dz>

الشكل البياني (11) يمثل تطور الناتج الداخلي الخام خلال 2017-2020



المصدر: بنك الجزائر مرجع سابق ص 26

المطلب الثاني: دراسة تداعيات الجائحة على اهم القطاعات الاقتصادية :

اولا: قطاع النقل: سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

1- النقل البحري:

سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، و جانب النقل البحري للبضائع:

- النقل البحري للمسافرين: بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد19 - ، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدر ب 50% من رقم أعماله ، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس.
- النقل البحري للبضائع: سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد ، وضمان استقرار الأسواق و تمويل شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية .

1-1 النقل الجوي:

لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل أن شركات الطيران في العالم تكبدت خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020، بانخفاض 55% مقارنة بعام 2019، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قوت 1.3 مليار دينار، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبيًا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

2- النقل بالسكة الحديدية: بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، من بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي، قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر ب 50% من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

- نقل المسافرين: كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.
- نقل البضائع: لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحدي د بنسبة 100 بالمائة.³⁷

3- قطاع السياحة: لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر.

4- القطاع الفلاحي: بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

5- احتياطي الصرف من العملات الأجنبية: توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد. وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري.³⁸

³⁷: بو لعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات العالمية لفيروس كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية العلوم التسيير، المجلد 20، جامعة سطيف-1 الجزائر، صص 1168-169، <http://www.asjp.dz/en/downa/63/1/132717>

³⁸: بو لعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات العالمية لفيروس كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية العلوم التسيير، المجلد 20، جامعة سطيف-1 الجزائر، صص 1168-169، <http://www.asjp.dz/en/downa/63/1/132717>

المطلب ثاني: تداعيات فيروس كورونا وانخفاض اسعار البترول على الجزائر:

صنفت منظمة الاوبك النفط و الغاز الطبيعي بأنها العمود الفقري الجزائري. بحيث تعتبر الجزائر كأكبر دولة عضو في منظمة الاوبك و الاكبر إفريقيا ، فبالرغم من كل هذه المميزات فالجزائر كمنظيراتها من الدول المصدرة للبترول اثرت عليها جائحة كورونا سلبا على هيكلها الاقتصادي مصحوبة بتقلبات في سعار البترول مسببتا فجوات اقتصادية.³⁹

فلقد اعلنت وزارت الطاقة و المناجم الجزائرية ، خسائر كبيرة على مستوى الشركات الطاقوية الجزائرية و ذلك حوالي 125 مليار دينار جزائري بسبب كل من تداعيا جائحة كورونا (كوفيد_19). و ذلك راجع لتدهور أسعار البترول منذ بداية الازمة سنة 2019 فقد تهاوت الاسعار الى مادون 40 دولار امريكي للبرميل الواحد كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل (7) تطور متوسط اسعار لنفط - خام برينت بالدولار الامريكي (2020_2014)

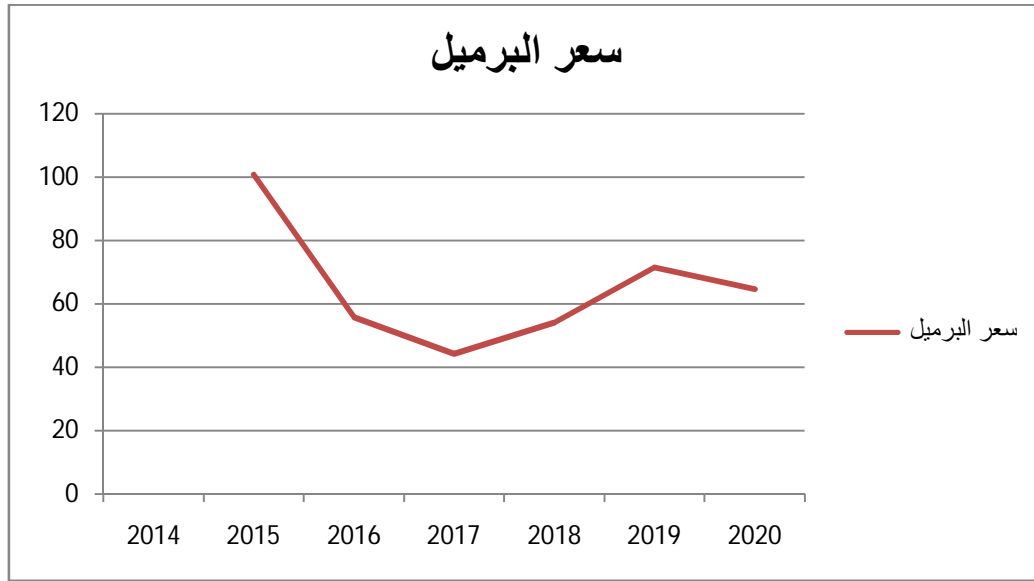
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر البرميل	100.7	55.76	44.2	54.12	71.44	64.49	26.31

المصدر: زمان محمد، غريدي محمد . السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة الصدمات 2014 و 2020. مجلد 15. رقم 1(2021). ص 228

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ انه خلال كل من فترة 2014 إلى غاية 2017 كان هنالك نوع من التدبدبات في الاسعار بحث انخفاض من 100.7 للوصول الى 54.12 خلال دولار امريكي اربع سنوات . إلا انه بين فتر 2018 بلوغا ل 2020 عرف البترول صدمة في انخفاض الاسعار. وانخفضت اسعار البترول الخام البرينت في العالم الى 60% نتيجة لانتشار فيروس كورونا وكل من تدابير الحجر الصحي الذي اتخذته معظم دول العالم .

³⁹ بن سعيد محمد، عدلا ليليا، النفط و كوفيد 19 في الجزائر: معالجة النمو الاقتصادي في الجزائر في اوقات تفشي الوباء، مراعي النمو الاقتصادي المجلد . الرقم 1. ص 329 . <http://www.asjp.cerist.dz> الساعة 13:25 في 2022/05/09.

الشكل (12): تمثيل بياني ل تطور متوسط اسعار لنفط - خام برينت بالدولار الامريكي (2020_2014)



لمصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق وبرنامج EXCEL

فالجزائر كغيرها من البلدان التي تعتمد على اقتصادها على الاقتصاد الريعي أي الصادراتها من البترول والمحروقات بنسبة 98%. كما أن المداخل الوطنية الجبائية تعتمد بنسبة 50% على الجباية البترولية. فن تراجع الطلب على المحروقات من قبل الدول المستوردة أو التباطؤ في التسديد قد يؤدي بالضرر بالنقص على موارد الدولة من الواردات. وهذا بالنسبة لكل من فرنسا وإسبانيا اللتان عانتا بشكل كبير من فيروس كورونا وتضررتا.

ان التراجع في عائدات الدولة من الصادرات الخاصة بالمحروقات خلال الالونة الاخيرة 2020 مقارنة بـ 2019 ولتي قدرت الخسائر بنسبة 40% وقد اعلنت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية عن الخسائر التي لحقها القطاع كالتالي :

- شركة سونا طراك : قدر الخسائر المالية لتداعيات الجائحة بـ 247 مليون دينار جزائري في الفترة ما بين مارس و 13 ماي .
- شركة سونا الغاز: سجلت نقص في مسوى رق الاعمال الخاص بها بـ 6.5 مليار دينار جزائري .
- شركة نفطال : قدر إجمالي الخسائر بـ 20 مليار دينار جزائري وذلك من 01 مارس إلى غاية أوت.

➤ شركة طيران طاسيلي التبعة ل (فرع مجمع سوناطراك): تراجع في رقم الاعمال الخاص بها الى 72% خلال أفريل وذلك ما يعادل 595 مليون دينار جزائري⁴⁰

المبحث الثاني: السياسات التي إنتهجتها الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار البترول في ظل جائحة كورونا

مطلب الاول: الاجراءات المتبعة لمواجهة الازمة

لقد عملت الجزائر على مجموعة من الاجراءات و القرارات التي تسعى من خلالها مواجهة الازمة التي خلفتها جائحة نذكر منها:

- 1- الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة:
 - أعلنت السلطات عن نيتها في اخفض على مستوى الإنفاق الجاري بنسبة 30 في المائة ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي 7.2 (في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم.
 - كما عملت الحكومة بإعداد قانون تمويل يتضمن تدابير للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا ويشمل القانون على وجه الخصوص تدابير التعويض عن الخسائر التي تتكبدها الشركات.
 - وفي غضون ذلك، تأجل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، باستثناء المؤسسات الكبيرة⁴¹
- 2- الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي:
 - على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي، خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 8% ، وسعر سياسته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.25%
 - في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي 6 (في المائة من الناتج المحلي الاجمالي).⁴²

3- الاجراءات المتبعة على المستوى الاقتصادي :

- بحيث تمثلت الاجراءات و التدابير التي انتهجتها الحكومة الجزائرية على مستوى كل من القطاع الاقتصادي وذلك حسب نص لبيان الاجتماع الدوري لمجلس وزراء الاحد 22 مارس 2020.2020.
- التخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من 41 الى 31 مليار دولار.
- التخفيف من نفقات ميزانية التسيير ب 30% بدون لمس كل من اعباء الرواتب .

⁴⁰: سيداعمر الزهراء، بللعماء أسماء، قراءة في تداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر. مرجع سابق، ص 148

⁴¹: صندوق النقد الدولي، ص 40 .

⁴²: صندوق النقد الدولي ص 40.

- التوقف عن ابرام عقود الدراسات و الخدمات مع كل من المكاتب الاجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي 7 مليار دولار سنويا .
- التأخير في اطلاق كل من المشاريع المسجلة والتي في قيد التسجيل والتي هي في قيد الانجاز.
- الابقاء دون المساس على مستوى النفقات الخاصة بقطاع التربية .
- تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض في اعباء و نفقات الاستثمار من 14 الى 7 مليار دولار وذلك من الحفاظ على احتياطي الصرف.⁴³

4- تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية : عملت الجزائر بعد ازمة وباء كورونا على تقليص من نسبة الاعتماد على مداخل المحروقات كالنفط والاعتماد على القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والقطاع الخدمي والقطاع الصناعي وخلق عديد التشابكات بين مختلف القطاعات الاقتصادية وإعادة بناء جميع فروع الاقتصاد الوطني وبناء قاعدة مادية وإنتاجية للاقتصاد.

5- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:

اهدفت الحكومة الجزائرية إلى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة كماله القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنوع مصادر الثروة الوطنية.⁴⁴

6- العمل على حماية القدرة الشرائية للأفراد وحماية الشركات من خطر الإفلاس :

ورغم التداعيات السلبية لجائحة كورونا وتراجع أسعار النفط التي كبدت الجزائر خسائر بنحو 10 مليارات دولار، فإن الحكومة الجزائرية اتخذت حزمة من الإجراءات ، هدفت لحماية القدرة الشرائية للمواطنين ولإنقاذ الشركات من الإفلاس.

إذ تقرر إلغاء الضريبة على المداخل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار ابتداء من مطلع يونيو/حزيران المقبل، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة ألفي دينار جزائري (15.64 دولار أمريكي) ليصبح 20 ألف دينار جزائري (220 دولارا أمريكيا) ابتداء من مطلع يونيو، وكذا إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة.

⁴³ سهاليلة سماح، الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد: 5، العدد: 3، أكتوبر 2020، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 03- الجزائر - 13/05/2022، ص33 https://drive.google.com/file/d/14vG5zydVRFsBhW_Dj_h8SvqTDUQux8p/view على 00:57.

⁴⁴ : عياد السعدحجاب إكرام، انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وضرورة تفعيل استراتيجية التنوع الاقتصادي، ص932

كما رفعت معاشات المتقاعدين بنسبة 7 %، ومنحت تعويضات مالية لعدد من أصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى تجميد دفع ضرائب الشركات بهدف تخفيف آثار إجراءات العزل العام المرتبطة بفيروس كورونا على الشركات العامة والخاصة.

7- مواجهة الأزمة بسياسة التقشف.

وفق للإحصائيات المعلن عنها فان سنتي 2019 و 2020 هما الاكثر تقشفا على الاطلاق في الجزائر خلال الاربع سنوات الاخيرة . وذلك بنحو 62 مليار دولار قد فرضتها توترات الجائحة وتفاقت أكثر مع تراجع اسعار البترول الذي يعتبر مورد الجزائر الاساسي بنحو 97%⁴⁵.

بحيث لجأت الجزائر إلى بدائل أخرى من بينها الضغط على ميزانية التجهيز من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية منها مشاريع التراموي وانجاز بعض المستشفيات، وتقليص الواردات بقرارات إدارية مع رخص الاستيراد على المنتجات منها السيارات والاسمنت بعد توقع عجز في الميزان التجاري يفوق 12 مليار دولار، وانخفاض صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 98 % إلى 26.4 مليار دولار بتراجع نسبته 21.9% مقابل واردات تصل إلى 54.7 مليار دولار دون احتساب الخدمات.⁴⁶

➤ أعلنت الحكومة الجزائرية خطة تقشفية جديدة بسبب الأزمة النفطية، تضمنت خفضا لنفقات الدولة بواقع 30 بالمئة، تشمل خفضا لنفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها دون تحديدها. كما خفضت شركة سوناطراك الحكومية للمحروقات، الأكبر في البلاد، نفقاتها بواقع 7 مليارات دولار للعام 2020، نزولا من 14 مليار. ومن قرارات الحكومة، خفض فاتورة الواردات بواقع 10 مليارات دولار، نزولا من 41 مليار دولار في 2019، إلى 31 مليار دولار بنهاية العام الجاري.

➤ وينتظر اعتماد قانون موازنة تكميلي من طرف الحكومة الجزائرية، في إطار تدابير مواجهة انهيار اسعار النفط ، وجائحة فيروس كورونا المستجد. وقانون "الموازنة التكميلي"، الذي عادة ما تلجأ إليه الجزائر حسب الحاجة، يهدف إلى إقرار مخصصات مالية جديدة، أو تغيير تقديرات الإيرادات أو لخلق أخرى والترخيص بنفقات جديدة. وتتوقع الجزائر تراجع احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار بنهاية العام الجاري، نزولا من 62 مليار دولار نهاية 2019. ووجهت برقية للوزارة الجزائرية أرسلت لفروعها عبر الولايات ترتب عنها خسائر كبيرة خلال الفترة كما أجبرت آثار أزمة كورونا وأسعار النفطية السلبية الحكومة الجزائرية على إقرار أكثر الموازنات تقشفاً وصرامة بنحو 62 مليار دولار، بتراجع قيمته نحو 2 مليار دولار عن موازنة 2020.

➤ وتوقعت وزارة الطاقة الجزائرية هبوط عائدات بلاده من المحروقات إلى نحو 23.5 مليار دولار مع نهاية العام الحالي، مقابل 34 مليار دولار نهاية 2019، وسط تحذيرات من نفاذ

⁴⁵: <http://al-ain.com/article/algeria-s-budget-corona-oil-prices>، في 10/05/2022. الساعة 12:00

⁴⁶: عرقوب نبيلة، أثر انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري. مجلة المستقبل الاقتصادية. العدد 5. <https://www.cerist.dz>، في 11/05/2022، على ص. 23:39، ص. 268.

50% من المخزون المكتشف من الغاز والبتروول، في مقابل انخفاض حاد في رقم أعمال صادرات شركة سوناطراك النفطية بنحو 41%.

➤ كما تراجع قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في التعاملات البنكية الرسمية، وانخفض إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3.9%، مع توقعات بأن يرتفع معدل البطالة مع نهاية العام إلى نحو 20% وهو أعلى معدل تسجله البلاد منذ أكثر من 3 عقود⁴⁷.

➤ قدرت الحكومة الجزائرية تراجع احتياطي الصرف مع نهاية العام الحالي إلى نحو 42 مليون دولار، رغم أن موازنة 2021 توقعت عودة ارتفاعها مع نهاية العام المقبل إلى 46.84 مليار دولار.

8- اعتماد الطاقة المتجددة:

لقد كانت التوقعات المسؤولين الجزائريين الذين أقاموا فكرت إمكانية استغلال الطاقة المتجدد مثل الطاقة الشمسية و طاقة الرياح والاستغناء البترول من الحلول البديلة. كما أن الجزائر محكوم عليها بالخروج من حالة الربع النفطي والتبعية المطلقة للمحروقات، من خلال تنمية مستدامة وبرامج تنمية تضمن تحقيق نسب نمو عالية تفوق 7%، ل يتم مضاعفة الناتج المحلي الخام من 216 مليار دولار إلى 426 مليار دولار.

لذا قد عملت الجزائر على تنمية الطاقات المتجدد من خلال الاهتمام الخاص التي توليه السلطات العمومية حيث تسعى لإعطاء دفعة جديد لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية المتناقصة الموارد. ومن أهم العوامل التي دعت الجزائر بالاهتمام بالطاقة المتجدد أن الطاقة التقليدية تصنف من الموارد الناضبة؛ اعتبار الطاقة التقليدية من أهم الأسباب الداعية لتلوث الجو؛ السياسات المعيقة للاستهلاك وإنتاج الطاقة التقليدية دوليا؛ كون الجزائر تملك ما يؤهلها للاستثمار في مجال الطاقة المتجدد. مقابل هذا، عملت الجزائر على تنويع مصادر الدخل والثروة عن ريق تشجيع المؤسسات العمومية والخاصة، والمؤسسات الصغير والمتوسطة، بالإضافة إلى أنها قامت بدعم القطاع الفلاحي وخدماتي، دون أن ننسى اهتمامها بقطاع السياحة من خلال تبني المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية⁴⁸.

9- تجميد المشاريع التي لم تنطلق:

أمرت الحكومة مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية بتجميد جميع المشاريع العمومية التي لم تنطلق أشغال انجازها بعد، وتلقى المراقبون الماليون على مستوى الهيئات والمؤسسات العمومية والمجالس الولائية والبلدية أوامر بالوقف الفوري لأية عملية إنجاز مقرر خلال الفترة المقبلة باستثناء المشاريع الاستعجالية التي ستحصى بترخيص من الوزارة الوطنية.

⁴⁷ <https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020> في 2022/05/12 على 19:12 ساعة
⁴⁸ <https://www.ennaharonline.com>

المطلب الثاني : بعض الحلول المقترحة للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة كورونا:

يواجه الاقتصاد الوطني أزمة اقتصادية غير مسبوقة ، مما يجعلها تتخذ مجموعة من إجراءات وتدابير عاجلة للتقليل من أثار الأزمة ؛ وهو ما تم تطبيقه عند تراجع في الدخل الوطني نتيجة تراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن بين الإجراءات التي تم رفع من الضرائب، والبحث عن مصادر تمويل كالإقراض. هذه الإجراءات في الغالبه نجدها تطبق تقريبا في كل الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري جراء تراجع الإيرادات النفطية ، وفيما يلي يمكن عرض بعض الحلول على المدى المتوسط و المدى الطويل هذه الحلول تصب في تحسين مؤشرات التوازن المالي والنقدي وتحقيق تنوع في مصادر الدخل الوطني ، ويمكن حصر أهم أفكار المقترحة فيما يلي:

- توفير اعتمادات مالية إضافية لقطاع الصحة ، ما يساعد القطاع في التصدي لانتشار فيروس "كوفيد-19" مع ضرورة ترشيده ومراقبة تلك الاعتمادات المالية
- إعطاء أولوية للقطاع الفالحي والصناعات الغذائية من أجل توفير الغذاء في ظل تراجع التبادل التجاري الخارجي.
- إعطاء أولوية في دعم المنتجات الغذائية المحلية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي مستقبلا وتقليل فاتورة استيراد المحاصيل الزراعية وغيرها من المنتجات الغذائية والتي تستحوذ على حصة معتبرة في هياكل المنتجات المستوردة.
- الاهتمام بتكرير النفط ودعم الصناعات البتر وكيمياوية مما يساهم في تحقيق عوائد إضافية وتنويع هيكل الصادرات وزيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
- إعادة ضبط الهيكل السلعي والاستغناء عن استيراد بعض السلع التي تنتج محليا والإبقاء على استيراد الضروريات فقط من السلع ذات الطابع الغذائي والصحي.
- إقامة شراكة بين كل من القطاع العام و القطاع الخاص وخاصة وأن أزمة كورونا أدت إلى خسائر معتبر لدى القطاع الخاص والعام على حد سواء ، فهذا الأجراء يساعد شركات القطاعين على تجاوز أزمة نقص السيولة وتبادل الخبرات بهدف الخروج من الأزمة بأقل الأضرار الممكنة
- إعطاء أهمية أكبر لمخابر البحث وفرق البحثية من أجل التنبؤ بالأزمات واستشراف مقدرة مختلف القطاعات للتصدي لمختلف الأزمات

خاتمة :

أن وباء كورونا المستجد كوفيد 19 أثر سلبيا على الاقتصاد الجزائري ، وهو ما أدى بالميزانية إلى تفاقم عجزها و دخول الاقتصاد مرحلة الركود من خلال تأثر العديد من القطاعات و جهود الحكومة الجزائرية الرامية إلى حماية الأفراد بدل حماية الاقتصاد دون النظر إلى انعكاس ذلك على الميزانية والاقتصاد ككل . غير ان لهذا الوباء اثر ايجابي على الاقتصاد في المدى الطويل إذا ما تم تعميم اللقاح والتعايش مع الفيروس والاستفادة من التجربة.

وفي هذا السياق تم التطرق من خلال هذا الفصل الى استجابة الحكومة الجزائرية لتداعيات الأزمة فيما يتعلق بتسخير السياسة الاقتصادية لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها خزينة و الدولة جراء الاختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، وجراء تداعيات الجائحة و انهيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في الانتقال بالاقتصاد الجزائري من التبعية للريع إلى اقتصاد التنوع، و نوهت في نفس السياق بضرورة الإسراع في تجسيد فحوى هذا النموذج الاقتصادي على المستوى الميداني وفق آليات أكثر مرونة، وأشد قدرة على التجاوب مع الصعوبات الاقتصادية المتنامية.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى " إن أثر جائحة كورونا لن يستمر على المدى البعيد ، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على البترول الأسواق العالمية للنفط. " هي فرضية صحيحة ، حيث تعتبر الخطوات المتخذة من قبل الحكومة في مجال الإنعاش الاقتصادي خلال الأزمة هي خطوات إيجابية ومهمة خصوصا في ظل وضعية الميزانية العمومية وتزايد خطر الركود، حيث تم استعمال أدوات السياسة النقدية والمالية بتران، خصوصا فيما بتوفير السيولة النقدية والمرافقة المالية المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تدابير ترشيد النفقات ودعم القدرة الشرائية وتحسين المردود الجبائي وجذب وتمويل الاستثمار.
- الفرضية الثانية تمتلك الحكومة الجزائرية برنامجا اقتصاديا واعداء يتيح لها مواكبة تحديات التي جاءت بها الجائحة " هي فرضية صحيحة ، بحيث تبين معنا أن التدابير الاقتصادية الجديدة تمشروعا شاملا لكل مناحي الحياة الاقتصادية، متناسقا مع طبيعة وخصوصية الاقتصاد الجزائري، ومتجاوبا مع جل الرهانات التي يتطلع إليها الاقتصاد الوطني .

حلول مقترحة

- من أجل الوقوف بالاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة الحرجة وبعدها ، يتوجب بناء قاعدة قوية لدعمه وتطويره من خلال تكثيف البرامج التنموية ورقمنة القطاعات وتطوير الصناعات وإعادة الاعتبار للفلاحة والسياحة ، وفي هذا الإطار يمكن أن نقدم مجموعة من الحلول قد تعمل في مساعدة الاقتصاد على تجاوز آثار جائحة كورونا كما يلي:
- تعتبر الطاقة المتجددة بديلا لقطاع المحروقات خصوصا النفط لدور الهام الذي يلعبه في التنمية المستدامة باعتبارها مصدرا للطاقة النظيفة بيئيا، يجب الإهتمام أكبر بهذا مجال من خلال البحث وتطوير تقنيات العمل بها، بإعتبار أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مما يؤهلها إلى أن تكون رائدة في هذا المجال إذ تم إستغلالها بشكل أكبر.
 - محاولة العمل على الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، وإعطاء ا لاهتمام بالقطاع الصناعي و القطاع الفلاحي ، أصبح الضروري أي تنوع الاقتصاد الوطني لتجنب تقلبات أسعار البترول.
 - ينبغي رد الاعتبار للجباية ضمن مجموع الإيرادات العامة وعدم الاعتماد و اعطاء الأولوية للجباية البترولية.
 - ينبغي استغلال الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز ورفع القدرات الإنتاجية الوطنية في القطاعات الاقتصادية.
 - الاهتمام بالقطاع السياحي من أجل تنوع الاقتصاد الوطني. محاول الابتعاد عن القطاع الريعي .

➤ **القطاع التجاري :** يجب تعزيز الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الذي تشغله الجزائر في القارة ، من خلال تفعيل دورها الديناميكي كسوق نشط في القارة، من خلال توسيع مساحة نشاطها ضمن المنطقة الإفريقية للتبادل الحر كدولة فاعلة في التجارة القارية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات و تنشيط البحث عن الأسواق ، بالإضافة إلى ضرورة العمل على ترقية تصدير الخضرة والفواكه باعتبارها مجالا مغمورا في تنمية الاقتصاد الوطني.

➤ **القطاع الفلاحي:** يجب إعادة الاعتبار للفلاحة و استرجاع الدور الحيوي للزراعة والإنتاج الغذائي ، من خلال إحداث ثورة زراعية وفق آليات أكثر تطورا وحدثة تضمن تحقيق الزراعات التحويلية والغذائية بأكثر فعالية وفق نهج أكثر استدامة وشمولية لجميع أقسام سلسلة التوريد والاستهلاك كما يمكن أن نلفت الانتباه أيضا إلى ضرورة دعم وتطوير قدرات التخزين في غرف التبريد وزيادة عددها وفق توزيع إقليمي مدروس بغرض الاستغلال الأمثل للمحصول الزراعي المحلي بغرض تنظيم السوق والتحكم بالأسعار ومنع الاحتكار.

➤ **القطاع السياحي :** يجب العمل على تنمية السياحة الداخلية باعتبارها موردا هاما للثروة يعاني التهميش ، يجب تنميتها من خلال تنظيمها عبر كل الفضاءات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر مثل الشواطئ ، الجبال ، الغابات ، المناطق الصحراوية على غرار الطاسيلي والأهقار ، بالإضافة إلى تعزيز الأمن أكثر عبر هذه المناطق السياحية بغرض تحفيز السياحة المحلية. وجذب السائح للإنفاق السياحي محليا بما يعزز مدا خيل الدولة ، كما يمكن إنعاش هذا القطاع من خلال سن القوانين الردعية في مجال الأمن السياحي وحماية السائح، مع تقديم تسهيلات بخصوص التراخيص مع تعزيز الامتيازات الجبائية اللازمة لتشجيع الاستثمار السياحي .

➤ **القطاع الصناعي :** يجب تطوير النسيج الصناعي وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة ، باعتبار هذه الأخيرة موردا هاما لخلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة ، و من هذا المنطلق يتوجب العمل على تطوير إنتاج الطاقات المتجددة وتوفير كل الآليات والتكنولوجيات لذلك، كم يتعين إنجاح مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وفي هذا السياق نشير إلى إعطاء الأولوية لمشروع ديزارتيك للطاقة الشمسية باعتباره مخططا عمليا واعداد للاستفادة من الخبرات الأجنبية ، وتحقيق الفعالية الطاقوية بالجزائر خاصة في ظل كفاءة الخبرة الألمانية في المجال.

➤ **قطاع الشغل :** ضرورة تحفيز التخصصات التقنية في الجامعات والمعاهد بغرض توفير المخرجات اللازمة لتحقيق التنشيط المرتقب في قطاع الصناعات التحويلية والطاقات المتجددة ، كما يتعين على الحكومة تعزيز تطبيقات الفكر المقاولاتي في الجامعة عن طريق إنشاء ورشات في كل الكليات تعمل في إطار شراكة مع المؤسسات العمومية الرائدة والشركات الخاصة الفعالة، مع ضرورة خلق التوأمة المقاولاتية مع جامعات أجنبية بما يسمح بالابتكار ويشجع على التطوير، ويسهل من ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي.

➤ قطاع التعليم العالي: إن سبب التخلف الاقتصادي الحاصل يرجع بالدرجة الأولى لغياب الاهتمام بالبحث العلمي وإهمال دوره كمحرك أول لعجلة التنمية والتطور، حيث أن ضعف الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي، والتقصير المادي في حق الأساتذة والباحثين في مجال البحث العلمي، حال دون نجاح البحث العلمي كما عطله عن أداء دوره في التنمية، فمرحلة المبادرة وإثبات الذات التي يمكن أن يصل إليها الباحث في ضوء هرم "أبراهام ماسلو" المعروف للحاجات تأتي في قمة الهرم، ولا يمكن لها أن تتأتى في ظل غياب إشباع نسبي لمستويات الحاجات الأخرى، لذلك ينبغي على الحكومة إعادة النظر بشدة في ظروف كل الفاعلين في حقل البحث العلمي، ومدعم بأسباب الاستقرار والتحفيز بما يساعدهم على التفرغ التام للبحث والإبتكار، بعيدا عن مشوشات التفكير المستمرة فيما يتعلق بالضعف المادي ومعضلة تلبية الحاجات الأساسية فضلا عن ضعف التمويل اللازم للنشاط البحثي في حد ذاته⁴⁹.

⁴⁹: بو لعراس صلاح الدين ، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات العالمية لفيروس كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعيدة،مرجع سابق ص172.

خاتمة عامة :

لقد بينت جائحة كورونا ضعف الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي رغم الإصلاحات و الاجراءات التي تبنتها الجزائر من أجل تحسين وضعيتها ، ويعود السبب ذلك أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على قطاع المحروقات بصفة مبالغ فيها . وتشير الاحصائيات بأن معدلات النمو الاقتصادي خلال الجائحة انخفضت بانخفاض الطلب العالمي على البترول ، إذ أعتبر عملية التحكم سوق الأسعار البترولية غير مضمونة بالنسبة للجزائر . ومن خلال هذه الورقة البحثية حاولنا تقديم واقع الجزائر خلال جائحة كورونا و كل من تغيرات الاسعار البترولية إبان الجائحة التي عرفها العالم وما مدى تأثير انخفاض اسعار النفط على الجزائر موضحين في ذلك المستوى الذي وصلت إليه مختلف المؤشرات الاقتصادية الوطنية .، وتحسبا لهذه الأزمة، عملت الجزائر على تبني إجراءات مختلفة من خلال لاعتماد على التنوع في مصادر الدخل على خلاف الربح البترولي باعتباره مادة نافذة ،مضرة بالبيئة وأسعارها معرضة لتقلبات مستمرة .

المراجع

المجلدات

1. سيدا عمر الزهراء، بللعماء أسماء، قراءة في تداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر - الأثار والإجراءات، مجلة الاقتصاد الإدارة و الأعمال، المجلد 4 العدد 02، جامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر
 2. سفيان هواري ، فاطمة نقال، تأثير أزمة فيروس كورونا عمى سياسة الميزانية في الجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد: 2، العدد: 2، جامعة وهران 2، 2021.
 3. بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعيدة، المجلد 20، العدد الخاص حول الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف - الجزائر، سبتمبر 2020
 4. بن سعيد محمد، عدلا ليليا، النفط و كوفيد 19 في الجزائر: معالجة النمو الاقتصادي في الجزائر في أوقات تفشي الوباء، مراجع النمو الاقتصادي، المجلد 1، العدد 1
 5. سهاليلة سماح، الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، المجلد: 5، العدد: 3 أكتوبر 2020، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 03- الجزائر
- ### المجلات
1. يوسف إيمان، جعفري أسماء تطور كل من الإنفاق الحكومي وعدد السكان ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية - بحوث ودراسات -
 2. يوب فايزة، اثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990/2018، مجلة ابحات اقتصادية معاصرة، العدد (02) 2020/، جامعة أبي بكر القايد - تلمسان -، تاريخ النشر: 2020/02/30
 3. محمد علي سميران، تحفيز الاستثمار في الفقه الإسلامي، مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية، المجلد 12، العدد 1، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

4. قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، عدد: 00، جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -، السنة 2018
5. علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الاقتصادية، العدد 17، جامعة المدية، 2020/06/01
6. عرقوب نبيلة. أثر انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري. مجلة المستقبل الاقتصادية. العدد
7. سفيان هواري ، فاطمة نقال، تأثير أزمة فيروس كورونا عمى سياسة الميزانية في الجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد: 2، العدد: 2، جامعة وهران 2، 2021
8. بولعراس صلاح الدين ، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات العالمية لفيروس كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعيدة ، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير، المجلد 20، جامعة سطيف-1 الجزائر
9. بوعموشة نعيم، اتجاهات المواطن الجزائري نحو فيروس كورونا (كوفيد 19)، مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 06، جامعة جيجل-الجزائر-، جوان 2020
10. أحممينة خالد. مايدة محمد فيصل. اثر تقلبات اسعار النفط العالمية في ظل جائحة covid-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020). المجلة الاقتصادية و التنمية المستدامة. المجلد 04. العدد 2 (2021). جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- الجزائر

المواقع الالكترونية

1. <https://www.ennaharonlin.com>
2. <https://www.albankaldawli.org>
3. https://drive.google.com/file/d/14vG5zydVRFsBhWDI_h8SvqTDUQux_8p/view
4. <https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020>
5. <http://www.asjp.dz/en/downa/63/1/132717>